الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
2 August 2000
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة ونسلي .....(استراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

مقدمة

مناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/54/6/Rev.1 (المجلدات الأول - الثالث)، و A/54/7 و A/54/16، و A/54/127، و A/54/206، و A/54/434 و A/54/443؛ و A/C.5/54/14، و A/C.5/54/15 و A/C.5/54/16، و A/C.5/54/17، و A/C.5/54/18، و A/C.5/54/19، و A/C.5/54/20، و A/C.5/54/21، و A/C.5/54/22، و A/C.5/54/25، و A/C.5/54/26)

مقدمة

١ - **الأمين العام:** قال، في سياق عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/54/6/Rev.1 (المجلدات الأول - الثالث))، إن مستوى الميزانية الذي يقترحه، وهو ٢ ٥٣٥ مليون دولار، هو في الواقع نفس مستوى فترة السنتين السابقة بالقيمة الحقيقية. وينبغي، بطبيعة الحال، تطبيق إجراءات أخرى قبل البت في الميزانية النهائية.

٢ - وأضاف أن وثيقة الميزانية تتضمن مقترحات بزيادة صغيرة وإن كانت مهمة في الموارد المخصصة لبعض المجالات ذات الأولوية، وهي: الجهود المبذولة لتحقيق السلام والتنمية في أفريقيا؛ تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية؛ تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، والبرامج التدريبية لكفالة تزويد الموظفين بالمهارات والمعارف التي يحتاجونها لأداء عملهم. وتنص الميزانية كذلك على زيادة متواضعة في نفقات الرقابة الداخلية والنفقات الرأسمالية، فضلا عن البعثات السياسية، التي وإن كان من المقرر أن تنقضي ولايتها في عام ١٩٩٩، قد يتم تمديدها لفترة السنتين المقبلة كلها أو بعضها. ولتغطية هذه الزيادات، سيتم تحقيق وفورات في الإدارة وخدمات الدعم العامة ومن خلال تدابير الكفاءة في مجالات أخرى.

٣ - ومضى قائلا إنه اقترح، إضافة إلى ذلك، واستجابة للأولويات التي وضعتها الدول الأعضاء، نقل أكثر من ٥٠٠ وظيفة فيما بين مختلف البرامج والبرامج الفرعية. ولما كان عمل الأمم المتحدة في تغير مضطرد استجابة للمفاجآت وتغير الطلبات. فمن الجوهري أن تكون المنظمة قادرة على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي التوقيت المناسب وعلى تسخير مواردها فيما تمس إليه الحاجة.

٤ - وأضاف أن الميزانية تعكس أيضا جهود الإصلاح المتواصلة. ورحب بمشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة الخامسة في الأسبوع السابق بشأن طرائق تنفيذ حساب التنمية (A/C.5/54/L.11/Rev.1)، لأن ذلك سيمكن الأمم المتحدة من إرساء الحساب، وقياس ما تحققه من وفورات في الكفاءة واستخدامها في الأنشطة الإنمائية. وقد شرع في العمل في المجموعة الأولى من المشاريع الممولة من الاعتمادات المخصصة لفترة السنتين الحالية. وذكر أن الدول الأعضاء تشاطره بلا شك الأمل فيما يمكن أن يتحقق من خلال تلك الآلية.

٥ - وتضم عملية الإصلاح جزءا آخر حاسما يتمثل في التحول باتجاه الميزنة القائمة على أساس النتائج. وتشكل الميزانية المعروضة حاليا على اللجنة خطوة أولى في هذه العملية، وتضم بيانات عن الإنجازات المتوقعة لجميع المجالات الموضوعية. ففي مجال نزع السلاح مثلا، أوردت وثيقة الميزانية توقعات تشمل عمليات التفاوض، والمنشورات وبرامج التوعية، بل وبعض الجهود الخاصة بمناطق معينة. ومع ذلك، ليست هذه إلا خطوة أولى في هذا الاتجاه.

٦ - وتعرض على اللجنة مقترحات مستقلة للاستفادة من ذلك النهج وإتمام التحول إلى العمل بالميزنة القائمة على

أساس النتائج مع الاستخدام الواسع النطاق لمؤشرات الإنجاز. ورغم أن هذه العملية ستستغرق وقتا طويلا وتتطلب إجراء مناقشات مستفيضة، فإن دعم الدول الأعضاء لهذه العملية وموافقتها عليها خلال الدورة الحالية سيقترب بالمنظمة أكثر إلى العمل بصورة كاملة بالميزانية القائمة على أساس النتائج.

٧ - ولم تحدث الأمم المتحدة، على مدى خمس سنوات، أي زيادة بالمرة في ميزانيتها، ولو بالقيمة الإسمية. وقد قامت المنظمة، في كل سنة من تلك السنوات، بتقليص الإنفاق لتغطية تكلفة التضخم، بحيث بلغ مجموع التخفيضات ٣٥٠ مليون دولار منذ عام ١٩٩٤. وخلال تلك الفترة، قامت أيضا بامتصاص تكاليف البعثات الخاصة التي فاقت ١٠٠ مليون دولار. وأجرت المنظمة هذه التخفيضات في إطار ميزانية كلية أدنى مما كانت عليه في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٨ - ورغم هذا الانضباط الصارم في الميزانية، مضت الأمم المتحدة قدما في جميع جوانب جدول أعمالها، فحققت منجزات أكثر بموارد أقل. ولئن كانت تأسف للقيود الموضوعة عليها فإن تفانيها في خدمة الدول الأعضاء وشعوب العالم كامل غير منقوص. غير أن الأمر يصل حدا يؤدي فيه إجراء المزيد من التخفيضات إلى النيل بصورة جسيمة من قدرة المنظمة على تقديم الخدمات التي أصدرت بها الدول الأعضاء تكليفا والتي تتوقع من الأمانة العامة إنجازها. وإن الانضباط الشديد في الميزانية شيء وشد الحزام على البطون سنة بعد أخرى شيء آخر تماما، لا سيما حينما يُطلب من المنظمة بصفة مستمرة تحقيق المزيد من المنجزات.

٩ - ولم تجد اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية نفسها، لدى قيامها باستعراض الميزانية المقترحة، أي دافع لاقتراح تغييرات في المستوى الكلي للموارد، وأعادت تأكيد قلقها من أن الاستمرار في التخفيضات سينال من نوعية الخدمات وتقديمها في التوقيت المناسب وسيؤدي إلى تقليص البرامج أو تأجيلها. والأمر يتطلب تقديم تضحية ما.

١٠ - ولا يحتاج المرء أكثر من إطلالة واحدة على العالم، من تيمور الشرقية إلى سيراليون، أو الاستماع إلى الخطب التي ألقيت في الجمعية العامة خلال الشهر الماضي بشأن نزع السلاح، والتنمية، والتمييز وغيرها من المسائل الملحة، أو التفكير لبرهة فيما حدث في القرن العشرين لكي يفهم سبب استمرار المجتمع الدولي في اللجوء إلى الأمم المتحدة للاستفادة من خدماتها الفريدة ذات النطاق العالمي.

١١ - إن جدول أعمال المنظمة طويل، والمطالب تتكاثر والآمال تتعاظم. وعلى المنظمة أن تستجيب لكل ذلك، ولكن عليها أيضا أن تتحلى بالواقعية. وهذا هو الهدف المتوخى من الميزانية المعروضة أمام اللجنة. فالمقترحات الواردة فيها متينة ومعقولة ومنطقية. وهي تمثل استثمارا جيدا للموارد وستساعد في بناء صرح قوي للمنظمة وعالم يعمه السلام ويسوده قدر أكبر من الإنسانية في فجر القرن الحادي والعشرين.

١٢ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في سياق عرض التقرير الأول للجنة الاستشارية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/54/7)، إن اللجنة تسعى باستمرار لإدخال المزيد من التحسينات على صياغة تقاريرها. وأشار، ردا على أسئلة أثيرت بشأن الموضوع، إلى أنه يرد في نهاية الفصل الأول، بيان يتعلق بموقف اللجنة العام من مستوى الموارد المقترح من الأمين العام. ولم يشر إلى التوصيات والملاحظات المعينة الواردة في التقرير لأن ذلك كان من شأنه أن يجعل الوثيقة أطول ويخلق صعوبة في فهم الأسس التي استندت إليها اللجنة في تقديم الملاحظات والتوصيات،

التي ينبغي قراءتها مقرونة بالفقرات التي يتم فيها إيراد هذه الأسس.

١٣ - وقد أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٦/٥٣، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بوضع مخطط لميزانية برنامجية مقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/53/220) بمبلغ قدره ٢ ٥٤٥ مليون دولار بالمعدلات المنقحة لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويمثل هذا الرقم زيادة قدرها ١٥,١ مليون دولار، أو ٠,٦ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المخصص المنقح للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويصل مستوى الموارد المقترح من الأمين العام ٢ ٦٥٥ ٣٦٢ ٤٠٠ دولار، أو ما يزيد بمبلغ ١٢٥,٥ مليون دولار عن الاعتماد المنقح البالغ ٢ ٥٢٩ ٩٠٣ ٥٠٠ دولار للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وخصص نحو ١١٩,٨ مليون دولار من المبلغ الزائد على الاعتماد المنقح لإعادة تقدير التكاليف المتوقعة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويمثل رصيد الزيادة، وهو ٥,٧ مليون دولار، أو حوالي ٠,٢ في المائة، ارتفاعا في الموارد يعود بصفة أساسية إلى الاحتياجات في الوظائف الجديدة لفترة السنتين.

١٤ - وسيصبح مستوى الميزانية مرة أخرى موضوعا لنقاشات مكثفة في الأيام القادمة. وسيشكل موضوع إعادة تقدير التكاليف ومبلغ ٨٦,٢ مليون دولار المتعلق بالبعثات الخاصة عنصرين أساسيين في هذه المفاوضات. وتشتمل إعادة التكاليف على عنصرين وهما: مبلغ ٩٣,٣ مليون دولار الخاص بالتقلبات في سعر العملات والتضخم المتوقع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، أما العنصر الثاني فهو مبلغ ٢٦,٥ مليون دولار المتصل بتطبيق معدل شغور موحد قدره ٥ في المائة للوظائف من الفئة الفنية.

١٥ - وحسب الممارسة السائدة، سيعاد النظر في مبلغ ٩٣,٣ مليون دولار قبل موافقة الجمعية العامة على الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وسيولي في الاستعراض الاعتبار للمعدلات الأخيرة الخاصة بالتضخم وصرف العملات على الوجه الذي ترد به في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقد يسفر الاستعراض عن استنتاج مفاده أن حصول ارتفاع أو انخفاض في التقديرات الأولية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد يكون له ما يبرره.

١٦ - وكان متوسط معدلات الشغور عند قيام اللجنة الاستشارية بدراسة الميزانية ٨,٩ في المائة للموظفين من الفئة الفنية و ٢,١ في المائة للموظفين من فئة الخدمات العامة. وكانت معدلات الشغور في الفئة الفنية في عدد من الأبواب الفردية من الميزانية البرنامجية المقترحة أعلى من المتوسط. وقد تنشأ معدلات الشغور العالية إما بسبب القرارات التشريعية أو الإدارية أو بسبب عدم كفاءة الممارسات المتعلقة بإدارة الموظفين. وقد ثبت بالفعل أن عمليات وإجراءات التوظيف والتنسيب معوقة (A/54/7، الفقرتان ٩٨ و ٩٩). ويرد المزيد من التعليقات والتوصيات بشأن هذا الموضوع في الفصلين الأول والثاني من الوثيقة A/54/7.

١٧ - ويتوقف اتخاذ قرار بشأن تخصيص اعتماد قدره ٢٦,٥ مليون دولار بأكمله لتسوية الشواغر على المعدلات الفعلية التي توافق عليها الجمعية العامة. وكانت اللجنة الاستشارية قد رفعت في الماضي معدلات الشغور عند قيامها بدراسة المقترحات الأولية للميزانية. غير أنها أحجمت عن القيام بنفس الشيء في هذه المناسبة. ويضر حتما الإبقاء على معدلات شغور عليا بتنفيذ البرامج والأنشطة. وتعتمد تسويات الشغور عادة على الوتيرة التي يتوقع أن يتم بموجبها ملء الوظائف الناشئة عن انتهاء خدمة الموظفين. وسيترتب على ملء الوظائف بسرعة ظهور الحاجة إلى المزيد من الموارد.

١٨ - وحينما قامت اللجنة الاستشارية بتخفيض تكاليف الموظفين لتغطية المعدل العالي للشغور، كانت تدرك أنه سيتم طلب المزيد من الموارد وسيوافق عليها في سياق تقارير الأداء، وذلك في حالة ملء الوظائف بمعدل أعلى مما كان متوقعا في توصيات اللجنة الاستشارية. أما إذا اضطرت الأمانة العامة لتقديم ميزانيات دون أي قدر من الزيادة الحقيقية أو الإسمية مع إمكانية ضئيلة للغاية لتوفير موارد إضافية، فسيكون من الصعب على مديري البرامج ملء الوظائف التي تشغر بسبب ارتفاع معدل الشغور. وبالفعل، ربما أدى تحديد مستويات عشوائية للميزانية بمديري البرامج إلى اتخاذ قرار بترك عدد أكبر من الوظائف شاغرة طوال فترة السنتين، لأن ملء أيا منها سيستدعي تمويلا إضافيا قد لا يحظى بالموافقة.

١٩ - وإضافة إلى ذلك، امتنعت اللجنة الاستشارية عن الإيصاء بتسويات معدلات أعلى للشغور لأنها أبلغت باعتماد تدابير للتعجيل بالتوظيف، لا سيما في اللجان الإقليمية، حيث غالبا ما كانت معدلات الشغور، فيما عدا بالنسبة للجنة الاقتصادية لأوروبا، مرتفعة كثيرا. وبالتالي، من المستصوب، قبل البت في معدلات الشغور، إيلاء الاعتبار لتلك النقاط، وعلى الأمانة العامة أن تقدم معلومات تفصيلية عن التدابير التي اتخذت حتى الآن لإزالة الشواغل إزاء ارتفاع مستوى الشغور في الأمانة العامة.

٢٠ - وتقدم خدمات الموظفين اللازمة للاجتماعات وغيرها من المهام المخصصة من خلال وظائف ثابتة، واستشاريين وموظفين مؤقتين. ويبلغ عدد الوظائف الثابتة والمؤقتة في بابي النفقات والإيرادات ما مجموعه ٨ ٩٣٣ وظيفة. ويبلغ عدد الوظائف الجديدة المقترحة ٦١ وظيفة (٤٤ وظيفة جديدة، و ٣٦ وظيفة محولة من الاعتمادات المؤقتة و ١٩ وظيفة ملغاة). ويرد في وثيقة الميزانية البرنامجية أيضا ما مجموعه ٥٤٧ وظيفة أعيد توزيعها بين البرامج و ٣٠ وظيفة أعيد تصنيفها. ولا يشمل مجموع الـ ٨ ٩٣٣ وظيفة المساعدة المؤقتة التي استعين بها في الاجتماعات والمهام المخصصة.

٢١ - ومع انخفاض عدد الوظائف الثابتة، هناك اتجاه ملحوظ نحو إنشاء المزيد من المناصب المؤقتة لأداء المهام ذات الطبيعة المستمرة. وبالنسبة لفترة السنتين القادمة، تم اقتراح ما مجموعه ١٢٥ وظيفة وإن كانت لا ترد بوصفها وظائف مؤقتة في جدول الملاك. ولئن كان لا ينبغي لوم مديري البرامج على الاستعانة بموظفين مؤقتين لتنفيذ برامج العمل، فإن مؤدى تجربة اللجنة الاستشارية هو أن إدارة أمانة مؤقتة تتكون من عدد كبير من الموظفين قد تصبح باهظة الثمن ولن تكون حلا يحقق الكفاءة على المدى الطويل. وتعتبر الشفافية من جانب الأمانة العامة وفعالية الرقابة والمراقبة أمورا جوهرية لكفالة الاستفادة من خدمات هذا النوع من الموظفين.

٢٢ - وأدرج لأول مرة مبلغ ٨٦,٢ مليون دولار للبعثات الخاصة وتم ذلك وفقا لمقترحات الأمين العام التي اعتمدتها الجمعية العامة بناء على توصية اللجنة الاستشارية. ومن الصعب توقع امتصاص النفقات الإضافية المتعلقة بالبعثات الخاصة بالنظر إلى أن قدرة الاستيعاب المتبقية ضئيلة للغاية. ولذلك، ينبغي، في حالة تقليص المستوى الحالي للتمويل، أن ندرك جميع الأطراف المعنية بوضوح أنه إذا ما فاقت احتياجات البعثات الخاصة الاعتماد المأذون به، فإن الجمعية العامة ستوافق على الموارد الإضافية اللازمة بناء على طلب الأمين العام. وسيكون من شأن ذلك تفادي ما حدث في الأعوام السابقة من عدم يقين وما تم ومواجهته فيما بعد من صعوبات في التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية التعامل مع مثل هذه الطلبات الإضافية.

٢٣ - ولم تكن المشكلة لتتخذ هذا الطابع الحاسم لو دارت العملية المجسدة في قرار الجمعية ٢١٣/٤١ كما أريد لها. وسيضع التطبيق الانتقائي للقرار ٢١٣/٤١، صلاحية عملية الميزنة المجسدة في القرار موضع تساؤل وسيجعل مهمة اللجنة الاستشارية أكثر صعوبة. وهذا هو ما حذرت منه اللجنة الاستشارية. وليست اللجنة الاستشارية هيئة سياسية، بل إنها تعمل في نطاق المبادئ التوجيهية التي تضعها الجمعية العامة. ولو كانت الجمعية العامة لم تتفق على سياسة عدم إجراء أي زيادة حقيقية أو اسمية في الميزانية، لكان من غير الواقعي توجيه أي لوم للجنة الاستشارية لعدم تقديمها توصيات في هذا الإطار.

٢٤ - ويتعين برمجة المقترح الخاص بمبلغ ١٣,١ مليون دولار في إطار الباب ٤٤ المتعلق بحساب التنمية. وكانت اللجنة الخامسة قد أوصت بالموافقة على طرائق تشغيل حساب التنمية، غير أنه من الجوهري أن تقدم الأمانة العامة، دون المزيد من التأخير، مشاريع تمول من مبلغ ١٣,١ مليون دولار الذي طُلب من الجمعية العامة تخصيصه في إطار الباب ٣٣.

٢٥ - ويتصل الكثير من التوصيات والملاحظات الواردة في الفصلين الأول والثاني بالإدارة، وتنفيذ البرامج وتقديم الخدمات ودور الآلية الحكومية الدولية في تلك المجالات. ووجهت اللجنة الاستشارية الانتباه، على سبيل المثال، إلى المشاكل الخطيرة التي لا تزال تؤثر على الممارسات والسياسات المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة، سواء في الأمانة العامة أو على المستوى الحكومي المشترك. وغالبا ما تفسر هذه المشاكل عمليات التوظيف المعقدة، وعدم فعالية التنسيب، وارتفاع معدلات الشغور في أجزاء كثيرة من الأمانة العامة. وتتطلب جوانب القصور هذه وكذلك مسألة كيفية إعادة تنشيط الأمانة العامة إيلاءها قدرا أكبر من الاهتمام المتواصل من قبل كل من الأمانة العامة والدول الأعضاء في سياق الإصلاحات المتعلقة بإدارة الموظفين التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة.

٢٦ - ومن المواضيع الهامة الأخرى التي علقت عليها اللجنة الاستشارية موضوع تكنولوجيا المعلومات. ويتعين على الأمم المتحدة، من أجل تنفيذ برامجها وتقديم خدماتها بكفاءة وعلى أتم وجه خلال الفترات التي تشهد فرض قيود متواصلة على الميزانية، أن تتخذ على وجه السرعة خطوات متواصلة لتحديث أساليب عملها وعملياتها. وتحقيقا لهذا الغرض، قدمت اللجنة الاستشارية عددا كبيرا من التعليقات والتوصيات في تقريرها الأول بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/52/7)، والتي أوردتها ثانية في التقرير المعروض حاليا على اللجنة الخامسة. وسيتطلب التحديث التخطيط بحرص والاستثمار المناسب للموارد. وقد طلبت اللجنة الاستشارية وجوب تحقيق قدر أكبر من الشفافية، في المستقبل، بخصوص الخطط والموارد المتعلقة بوضع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات.

٢٧ - وقد ذكر الأمين العام أمام اللجنة الاستشارية أن المنظمة لم تجر، منذ عام ١٩٩٤، زيادة في ميزانيتها وحتى بالقيمة الاسمية. وتطلب الأمر القيام كل سنة منذ ذلك الحين بتقليص الإنفاق لتغطية التضخم. وليس بمقدور أية منظمة تحقيق وفورات من هذا النوع إلى ما لا نهاية، لا سيما مع استمرار ارتفاع الطلب على الخدمات. وخلصت اللجنة الاستشارية، بعد مناقشات مستفيضة، إلى عدم وجود ما يبرر تغيير المستوى الكلي للموارد المقترح من الأمين العام. ويقوم هذا الاستنتاج على عاملين متضادين. فقد أشارت اللجنة الاستشارية من جهة أنه سيكون لزيادة الموارد ما يبررها في إطار عدد من الأبواب، وذلك في ضوء التدهور الواضح في مستوى ونوعية الخدمات في مجالات مثل اللغات والتوثيق، فضلا عن عدم كفاية الموارد المخصصة لصيانة وتحسين مرافق الأمم المتحدة وأصولها. ومن جهة

أخرى، أشارت اللجنة الاستشارية إلى أن وجود معدل شغور أعلى مما نصت عليه الميزانية، لا سيما في الفئة الفنية، سيضع موضع التساؤل الحاجة إلى موارد إضافية تزيد عما طلب الأمين العام.

٢٨ - وينبغي استخدام الطاقة الكاملة للموظفين حاليا قبل تحديد مدى الاحتياجات الإضافية، إن وجدت. وإضافة إلى ذلك، من المنتظر أن يؤدي استخدام التكنولوجيا وزيادة كفاءة أساليب العمل إلى تحقيق وفورات في الكثير من المجالات في الأمم المتحدة. وقد قررت اللجنة الاستشارية، أخذا لكلا وجهتي النظر في الاعتبار، ترك المقترحات بالصورة التي قدمها بها الأمين العام، رهنا باستعراض آثار التضخم، والتقلبات في قيمة العملات ومعدلات الشغور الذي سيجري قبل بت الجمعية العامة في الموضوع.

٢٩ - وكما سبقت الإشارة في تقرير اللجنة الاستشارية، تحسنت الصياغة في عدد من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة، غير أن التحسن لم يكن عاما. ولم يتم إيراد معلومات عن الإنجازات المتوقعة بتوجيه يذكر من الدول الأعضاء. أما المعلومات الخاصة بتنفيذ توصيات كل من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية، ومجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، فستحتاج المزيد من التحسين.

٣٠ - وتكمن قيمة وثيقة الميزانية في نوعية ما تتبعه من معلومات لتمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات بناء على معلومات بشأن البرامج والميزانيات. ونظرا لأن وثائق الأمم المتحدة للميزانية لم ترق دائما إلى أعلى المستويات من حيث الشكل والمضمون: فإن الدول الأعضاء ما فتئت تدعو بانتظام إلى إدخال تغييرات على الشكل الذي تُقدم فيه الميزانية. ولذا، شهدت وثائق الميزانية تطورا على مدى عدة سنين وستستمر في التطور مع اتفاق الدول الأعضاء على أساليب جديدة للتخطيط والميزنة.

٣١ - وما برحت اللجنة الاستشارية تقوم بدور مركزي في عملية تغيير شكل وطريقة تقديم ميزانيات الأمم المتحدة، وستستمر في لعب هذا الدور لدى استعراضها للمقترحات المتعلقة بالميزنة القائمة على أساس النتائج. وتعتزم اللجنة الاستشارية النظر في تلك المقترحات بنفس الدقة التي أبدتها عند انتقال الأمم المتحدة من وضع الميزانية على أساس الإنفاق إلى وضعها على أساس البرامج. وإذا ما قررت الجمعية العامة تغيير شكل الميزانية الحالي، فاللجنة الاستشارية واثقة من أن الدول الأعضاء والأمانة العامة ستتفق على جدول زمني منظم وواقعي، على غرار ما حصل خلال آخر تغيير رئيسي في الميزنة.

٣٢ - وأخيرا، أعرب عن المتكلم رغبته في إعادة تأكيد القلق الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية في الفقرة ٧ من تقريرها الأول بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/52/7) فيما يتعلق بالحالات التي لا تكون فيها الموافقة على تخصيص موارد من الميزانية نتيجة لعملية منظمة، بل كإنجاز يتحقق بطريقة مخصوصة وغالبا ما يتم في غياب ما يكفي من بيانات وتحاليل ومبررات. وأصبحت المقررات والقرارات التي يتم التوصل إليها تحت ضغط شديد سعيا لتحقيق حل وسط عملية متزايدة التعقيد والغموض. وأعرب عن أمله في أن يسود جو من الواقعية والتعاون في السعي للتوصل إلى اتفاق واسع النطاق بشأن مقترحات الميزانية المعروضة حاليا على الجمعية العامة.

٣٣ - **السيد تومو مونتي** (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): قال في سياق عرض تقرير لجنة البرنامج والتنسيق بشأن عمل دورتها التاسعة والثلاثين (A/54/16)، إن مداولات اللجنة واستنتاجاتها وتوصياتها بشأن الميزانية البرنامجية

المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ترد في الفقرات من ٥٨ إلى ٤٧٢ من تقريرها. وتُعرب اللجنة في ذلك التقرير عن تقديرها لتحسين شكل الميزانية البرنامجية المقترحة ولتقديمها باللغات الرسمية الست في غضون الإطار الزمني المحدد ومدته ستة أسابيع.

٣٤ - ووفقا لصلاحيات لجنة البرنامج والتنسيق في عملية الميزنة، حسبما هو مُبين في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، وفي ضوء الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، نظرت اللجنة في الولايات التي تستند إليها الأنشطة المقترحة، وفيما إذا كان تفسير تلك الولايات صحيحا، وفي مدى احترام الأولويات التي حددتها الجمعية العامة لتخصيص الموارد في الخطة المتوسطة الأجل. ونظرت أيضا في طريقة تقديم الميزانية المقترحة والمستوى الكلي للموارد الذي يطلبه الأمين العام.

٣٥ - وبخصوص الولايات وتفسيرها، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق الجمعية العامة بضرورة أن توافق على جوانب سرد بعض الأبواب؛ وأن تغير أبواب أخرى بحيث تعكس الولايات التي تمت الموافقة عليها؛ وأن تستعرض بشكل دقيق جوانب سرد البرامج الأخرى، مثل تلك الواردة تحت الباب ٤، نزع السلاح، والباب ١١ ألف، التجارة والتنمية، التي تحتاج صياغتها المعقدة إلى إيضاحات إضافية من الهيئة الفنية القطاعية؛ وإعادة صياغة بعض جوانب السرد التي لا تأخذ في الاعتبار مقاصد الأجهزة التشريعية أو قواعد البرمجة ذات الصلة (الأبواب ١٢، و ١٣، و ٢٣، و ٢٧ جيم). وفي هذا الصدد رحبت لجنة البرنامج والتنسيق بإصدار الأمين العام لوثائق جديدة تحتوي على نصوص تلك الأبواب التي أعيدت صياغتها (A/C.5/54/20، و A/C.5/54/16، و A/C.5/54/15، و A/C.5/54/17، على التوالي).

٣٦ - وبخصوص احترام الأولويات المحددة لتخصيص الموارد للبرامج، أبلغت لجنة البرنامج والتنسيق أن الأولويات العامة التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٩/٥١ (صون السلم والأمن الدوليين؛ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛ تنمية أفريقيا؛ تعزيز حقوق الإنسان؛ التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية؛ تعزيز العدالة والقانون الدولي؛ نزع السلاح؛ مراقبة المخدرات، ومنع الجريمة، ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره) قد روعيت وأن مقترحات الأمين العام تتضمن طلبات بزيادة الاعتمادات المخصصة لتلك المجالات.

٣٧ - غير أن اللجنة لم تستطع اتخاذ موقف واضح من المسألة. فالإدارة المناسبة للأولويات عملية معقدة تتطلب إقامة توازن دقيق بين الهياكل، ونطاق الأنشطة، والموارد اللازم تخصيصها والإنجازات المتوقعة. وهكذا، لوحظ عدم إقامة صلة واضحة في جميع الحالات بين الموارد والأولويات. ومن جهة أخرى، لوحظ أيضا أن مجالات الأولوية حظيت بنصيب ملائم في مقترحات الميزانية. وبصرف النظر عن المنهجية المستخدمة، ينبغي إخضاع الممارسة الفعلية للمزيد من الدراسة حتى تتمكن اللجنة الخامسة من اتخاذ قرار بناء على معلومات بشأن المسألة.

٣٨ - وبخصوص المسألة الهامة المتعلقة بالمستوى الكلي للموارد، لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق أن المبلغ المقدر بـ ٢ ٥٣٥ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار الذي اقترحه الأمين العام هو أدنى من المبلغ الوارد في مخطط الميزانية الذي وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. والمشكلة لا تكمن في حصول انخفاض، نظرا لأن الأرقام الواردة في التخطيط ليست سوى أرقام إرشادية وبالتالي فهي قابلة للتغيير. والسؤال المطروح هو ما إذا كان في الإمكان تنفيذ جميع برامج المنظمة، لا سيما تلك التي صدر بها تكليف من الأجهزة التشريعية ، عن طريق الاعتمادات المطلوبة. وقد

تلقت اللجنة تأكيدات تفيد الرد بالإيجاب على هذا السؤال. غير أنها تلقت تأكيدات مماثلة في الماضي لم تتحقق على أرض الواقع.

٣٩ - ولا يمكن النظر في المسألة بصورة ملائمة في غياب منهجية أساسية لتحديد السبل التي يمكن بها ضمان التنفيذ التام للبرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف وضمان نوعيتها وتقييمها من قبل الدول الأعضاء وإبلاغ تلك الدول بها على نحو أفضل. وحيث أنه لم يتم تناول تلك المسائل في التقرير المقدم استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٧ (A/54/117)، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق الأمين العام بمواصلة استطلاع المسألة (A/54/16، الفقرة ٣٠).

٤٠ - ولاحظت اللجنة أيضا وجود اتجاه نحو زيادة استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية في الأنشطة التي ينبغي أن تمول من الميزانية العادية (A/54/16، الفقرة ٨٣). وإضافة إلى ذلك، لاحظت بقلق، فيما يتصل بتقرير الأمين العام بشأن الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، إرجاء بعض النواتج وإلغاء أخرى بسبب الافتقار إلى الموارد، وعدم الاستعانة بآراء الهيئات الحكومية الدولية المعنية في هذا الصدد (A/54/16، الفقرتان ٤٠ و ٤٢). وتستحق هذه الاعتبارات جميعها استعراضا دقيقا.

٤١ - وشددت لجنة البرنامج والتنسيق أيضا على أنه بمجرد البت في المستوى الكلي للميزانية، تُصبح جميع الدول الأعضاء ملزمة بدفع أنصبتها المقررة بالكامل في التوقيت المطلوب ودون شروط. وقد وضع قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ ومرفقاته البارامترات الأساسية لعملية الميزنة ولا تزال هذه البارامترات سارية.

٤٢ - وبالإضافة إلى الميزانية البرنامجية المقترحة، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في ثمانية بنود على قدر مماثل من الأهمية من جدول أعمال دورتها التاسعة والثلاثين، وهي: التقييم المتعمق للبرامج المتعلقة بنزع السلاح؛ والمساعدة الانتخابية، وشؤون الإعلام وعمليات حفظ السلام؛ ومسائل التنسيق المتصلة بالتقرير السنوي المقدم من لجنة التنسيق الإدارية وتقرير الأمين العام عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات؛ وتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن السبل الكفيلة بزيادة التناسق من أجل تعزيز الرقابة في منظومة الأمم المتحدة؛ وتخطيط البرامج، بما في ذلك الجدول الزمني المقترح من الأمين العام لتحسين مشاركة الهيئات الفنية، والقطاعية والإقليمية والمركزية في وضع الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، وتقرير عن السبل التي يمكن بها ضمان التنفيذ التام للبرامج المقررة وتقييمها على نحو أفضل؛ ورصد تنفيذ بعض النواتج لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛ واستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة؛ وتحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق؛ وجدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين لهذه اللجنة. وتم اعتماد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق الخاصة بكل بند من هذه البنود على حدة بتوافق الآراء. وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد، في دورته المعقودة في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٩، القرار ٥٧/١٩٩٩ المتعلق بتقرير لجنة البرنامج والتنسيق بشأن أعمال دورتها التاسعة والثلاثين.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٠٧ واستؤنفت المناقشة العامة الساعة ١٦/٠٩.

٤٣ - **السيد بورلي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن النظر في ميزانية الأمم المتحدة يعد إحدى أهم مسؤوليات اللجنة الخامسة، إذ لن تتوافر الموارد اللازمة لتنفيذ التكليفات

التي توافق عليها الدول الأعضاء في غياب الميزانية. وتمكن الميزانية أيضا من تقييم كيفية استخدام المنظمة للموارد المتاحة في الماضي والاتفاق على أفضل استعمال للاشتراكات في المستقبل. وتنظر الولايات المتحدة ببالغ الجدية إلى تلك المسؤولية التي تتحملها اللجنة الخامسة.

٤٤ - ويبدو أن الميزانية المقترحة الواردة في الوثيقة A/54/6/Rev.1 تتسق مع الأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. ويمثل إدراج مبالغ لشتى البعثات الخاصة التي كان من المحتمل الاضطلاع بها في فترة السنتين المقبلة تطورا هاما بالمقارنة مع الممارسة الحالية لأنه يوفر تمويلا يمكن التنبؤ به بقدر أكبر للأنشطة في إحدى أعلى مجالات الأمم المتحدة أولوية. وفيما يتعلق بالأولويات الأخرى، خصص أكثر من ٢٥ في المائة من الموارد الكلية للميزانية المقترحة للأنشطة الإنمائية؛ وتعتبر هذه النسبة أعلى بكثير من مثيلاتها في أي من المجالات الأخرى ذات الأولوية.

٤٥ - واستطرد قائلا إن للولايات المتحدة ملاحظتين رئيسيتين بشأن الميزانية المقترحة. أولاهما أنها مازالت تركز بشكل مفرط على المدخلات، مع عدم التركيز بشكل كاف على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز التي يمكن استخدامها لتقييم التقدم المحرز. وقال إنه وإن كان يعترف بجهود الأمانة العامة لإدراج الأهداف البرنامجية والإنجازات المتوقعة في معظم أبواب الميزانية، إلا أنه مازال يتعين عمل الكثير لجعل عملية الميزنة قائمة على أساس النتائج. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بوجوب تخفيض مستوى الميزانية، بعد إعادة تقدير التكاليف، إلى مستواها الحالي. ويمكن تحقيق ذلك بمجرد إيلاء الاعتبار الكامل للتدابير الرامية إلى زيادة كفاءة وفعالية المنظمة. وباتباع هذا النهج، يمكن لجميع الدول الأعضاء الاتفاق على مستوى للموارد يكون من شأنه أيضا كفالة التنفيذ التام لأنشطة الأمم المتحدة ذات الأولوية.

٤٦ - وفي عام ١٩٩٨، أوصت الجمعية العامة بإدخال مجموعة من التغييرات الصغيرة والهامة رغم ذلك على الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية. ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم لتمكين مديري البرامج والدول الأعضاء من تقييم كفاءة الأنشطة البرنامجية وفعاليتها على نحو أفضل. وقد تطلبت تلك التغييرات من الأمين العام أن يدرج، في البرامج الفرعية للميزانية، الإنجازات المتوقعة ذات الصلة المباشرة بالأنشطة المضطلع بها بفضل الموارد المتاحة للأنشطة البرنامجية.

٤٧ - وإضافة إلى ذلك، استلزمت الجمعية العامة ضرورة رصد تلك الإنجازات وتقييمها من خلال النواتج المحققة في أنشطة برنامجية معينة. وللأسف، لم يقم جميع مديري البرامج بتنفيذ قواعد التقييم المتفق عليها. ولئن أدرجت الإنجازات المتوقعة في الكثير من أبواب الميزانية، فإن بعض الأبواب، وعلى وجه الخصوص في المجالات الإدارية، لم تدرج تلك العناصر الهامة. كما أن غموض الإنجازات المتوقعة في بعض المجالات سيجعل تحديد التقدم المحرز على مدى فترة ميزانية ما أمرا بالغ الصعوبة بالنسبة لمديري البرامج والهيئات الحكومية الدولية.

٤٨ - وليس عدد الصفحات ووزن وثيقة الميزانية مقياسا صحيحا للإنجازات المحققة. وبالمثل، لا تعد كمية الوثائق المنتجة أو عدد الجلسات المعقودة مقياسا صالحا لمدى نجاح الأنشطة البرنامجية. وتشير الفقرة ٣ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة إلى عدم إدخار أي جهد من أجل ضمان التنفيذ الكامل والكفء والفعال للولايات. وفي ظل التركيز المفرط على المدخلات واستمرار القصور في تقييم البرامج على نطاق المنظمة، حانت الآن فرصة غير مسبوقة لجعل التخطيط وعملية الميزنة أكثر تركيزا على النتائج.

٤٩ - وسيكون اتباع نهج فعال في إدارة الأداء مفيدا في تخصيص الموارد وتخطيطها وسيتيح تقديم تغذية ارتجاعية لمديري البرامج، والموظفين، والدول الأعضاء، وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين عن نوعية الأنشطة البرنامجية، وتكلفتها وفعاليتها. ولهذا السبب، ستواصل الولايات المتحدة تشجيع تنفيذ مبادئ الميزنة القائمة على أساس النتائج في المنظمة، على غرار ما تقوم به داخل حكومتها نفسها.

٥٠ - وفيما يتعلق بالمستوى الكلي للميزانية المقترحة، تعتقد الولايات المتحدة أنه يمكن تنفيذ الأنشطة المقررة لفترة السنتين المقبلة في حدود المستوى الأولي للميزانية الحالية، أي بمبلغ أقل من ٥٣٣ ٢ مليون دولار. ولن تدعم الولايات المتحدة الأخذ بمستوى أعلى. ومن شأن مواصلة جهود الأمم المتحدة لتحسين الكفاءة، وتخفيض النفقات العامة وترشيد الموارد المخصصة من الميزانية أن تكون كافية لمعادلة أية زيادة غير متوقعة في التكاليف.

٥١ - ولئن أتاحت تدابير الكفاءة في بعض أبواب الميزانية مثل الإدارة وخدمات المؤتمرات موارد لأبواب أخرى، فإن الولايات المتحدة ليست مقتنعة بأن تلك التدابير تمثل أقصى ما يمكن تحقيقه من وفورات وتحسين في الإدارة، في ميزانية تفوق بليوني دولار. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن بعض وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، قد اعتمدت ميزانيات لا تتضمن أي قدر من الزيادة الإسمية لفترة السنتين المقبلة ووجدت أن تلك الممارسة مفيدة كأساس لتخطيط برنامجي مبتكر وأكثر فاعلية. وسيكون من الحكمة والصواب أن تحذو الأمم المتحدة حذوها. وعلى الدول الأعضاء أن توافق على ضبط الميزانية.

٥٢ - وأخيرا، أعلن أن الولايات المتحدة قامت بدفع مبلغ ٤٧ مليون دولار من نصيبها المقرر في الميزانية العادية.

٥٣ - **السيد أنسانالي** (غيانا): قال، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ يجب أن ينظر إليها في سياق الأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها المنظمة نتيجة لعدم دفع الاشتراكات المقررة، ولا سيما من طرف العضو ذي الاشتراك الرئيسي. وقد جعل هذا الوضع من الصعوبة بمكان، إن لم يكن من المستحيل، على الأمم المتحدة تنفيذ قرارات الجمعية العامة وولاياتها.

٥٤ - وتحث مجموعة الـ ٧٧ والصين جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق وقرارات الجمعية العامة، بالكامل وفي التوقيت المطلوب ودون قيد أو شرط. وتلاحظ المجموعة في الوقت نفسه وجوب مراعاة أحوال الدول الأعضاء، ولا سيما الدول النامية، التي تمر مؤقتا بصعوبات اقتصادية. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي تمكِّن الدول الأعضاء، من البرهنة عن التزامها السياسي نحو المنظمة وتتيح للأمين العام تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المقررة بفعالية. ورحب بإعلان ممثل الولايات المتحدة بشأن مبلغ الاشتراك المقرر في الميزانية العادية الذي أذنت به الحكومة الأمريكية. وقال إن ذلك يمثل خطوة صغرى في الاتجاه الصحيح.

٥٥ - وأضاف أن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين أوضحوا، في الإعلان الذي اعتمدوه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وجوب عدم تحديد سقف لميزانية الأمم المتحدة وضرورة كفاية الموارد المقترحة من الأمين العام لضمان التنفيذ التام لجميع البرامج والأنشطة المقررة. وأعربوا عن قلقهم إزاء انخفاض مبلغ الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بالمقارنة مع مستوى مخطط الميزانية الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٢٠٦، وهو المخطط الذي عكس توازنا جقيقا بين مصالح جميع الدول الأعضاء ومثل حلا وسطا كان على الأمانة العامة من مراعاتهما. وتبعا لذلك، ينبغي العودة إلى الأخذ بالمستوى

الأدنى البالغ ٥٤٥ ٢ مليون دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، كأساس لحساب الميزانية، مع إيلاء الاعتبار لجميع الولايات التشريعية التي تمت الموافقة عليها لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وإضافة إلى ذلك، تشاطر مجموعة الـ ٧٧ والصين اللجنة الاستشارية رأيها بوجود عدة مجالات قد تحتاج إلى موارد إضافية (A/54/7، الفقرة ١٣٠). وستنظر مجموعة الـ٧٧ والصين بتمعن في مختلف أبواب الميزانية المقترحة بغية اقتراح زيادة في الموارد في المجالات التي ترتأي فيها وجاهة تعليقات اللجنة الاستشارية.

٥٦ - وعلى الأمانة العامة أن تمتثل امتثالا صارما لأحكام الولايات التشريعية التي تمت الموافقة عليها وللخطة المتوسطة الأجل، التي تمثل التوجيه الرئيسي في مجال السياسة العامة للأمم المتحدة. وينبغي للأمين العام أو لهيئة رقابة خارجية دراسة وتقييم أسباب عدم الامتثال للولايات التشريعية واقتراح تدابير تصحيحية. وعلى اللجنة الخامسة أن تتحقق من اتساق جوانب السرد البرنامجية في الميزانية المقترحة مع الولايات المتفق عليها.

٥٧ - وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا أن عملية الميزنة التي اعتمدتها الجمعية العامة في قراريها ٢١٣/٤١ و٢١١/٤٢ وأعيد التأكيد عليها في قرارات لاحقة لا تزال صالحة ويجب أن تتبع بحذافيرها. وتعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن الغبطة إزاء اعتماد الجمعية العامة توصيات لجنة البرنامج والتنسيق دون إدخال أي تغيير عليها. غير أنه يقلقهما التدخل في عملية الميزنة من قبل كيانات ليس لها دور واضح في إجراءات الميزانية المتفق عليها. وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق وفقا للقرار ٢١٣/٤١ وأنظمة المنظمة وقواعدها. وبالتالي، يجب على الأمانة العامة أن توضح ماهية الأحكام التي تأذن للهيئات الأخرى بالنظر في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وإن أي خروج عن الأنظمة والقواعد ذات الصلة وأي محاولة لتنفيذ مقترحات من قبيل الميزنة القائمة على أساس وتحديد آجال للتنفيذ دون موافقة الجمعية العامة، سيفضي إلى نتائج عكسية. ويجب دراسة مثل هذه المقترحات بدقة من قبل لجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة قبل أن تتخذ الأمانة العامة أية إجراءات بشأنها.

٥٨ - وتشدد مجموعة الـ ٧٧ والصين على وجوب نظر اللجنة الخامسة في الميزانية البرنامجية في شكل ملازم، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، ولا ينبغي إصدارها بصيغتها النهائية إلا بعد موافقة الجمعية العامة عليها. وينبغي الكف عن استخدام عبارة ''في حدود الموارد المتاحة'' في قرارات الهيئات الفرعية واللجان الرئيسية لأنها لا تتفق والقرار ٢١٣/٤١ وتمثل بالتالي انتهاكا جسيما للإجراءات الحالية المتعلقة بالميزانية ولقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ باء. ويحدث استخدام مثل هذه العبارات أثرا سلبيا على تنفيذ برامج المنظمة وأنشطتها المقررة.

٥٩ - وتعيد مجموعة الـ ٧٧ والصين التأكيد على دعمها لإدراج مبلغ ٨٦,٢ مليون دولار للنفقات المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة، وذلك تيسيرا لعملية الموافقة على هذه البعثات ويوجهان الانتباه إلى الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٣ التي تنص على مواصلة معاملة الاحتياجات الإضافية في ذلك المجال. وفقا لأحكام القرار ٢١٣/٤١. وينبغي السير على هذا المنوال فيما يتعلق بمعاملة التقلبات في معدلات الصرف وآثار التضخم.

٦٠ - وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد أن الموارد المخصصة لصندوق الطوارئ تتجاوز بكثير موارد الميزانية الموافق عليها لفترة السنتين. ولا ينبغي الاعتماد المفرط على الموارد الخارجة عن الميزانية في تمويل برامج المنظمة وأنشطتها المقررة. وبمجرد الموافقة على ولاية ما، تتحمل الدول

الأعضاء جماعيا مسؤولية توفير الموارد اللازمة لتمكين الأمانة العامة من الاضطلاع بمسؤولياتها.

٦١ - وأضاف أن من دواعي الأسف أن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تمثل بدقة الأولويات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٥١/٢١٩. وينبغي طلب المزيد من الموارد للأنشطة المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الأمانة العامة أن تقدم المزيد من الإيضاح لمبررات الزيادات الكبيرة المقترحة في أبواب الميزانية التي لا تعتبرها الجمعية العامة ذات أولوية.

٦٢ - ولا ينبغي استخدام معدلات الشغور كأداة لتحقيق الوفورات أو لتخفيض مستوى الميزانية إذ أنها ليست سوى أداة تستخدمها الإدارة في إجراء الحسابات المتعلقة بالميزانية. وفي هذا الصدد، أعرب عن دعمه لمقترح الأمين العام بالإبقاء على حد أقصى لمعدلات الشغور يبلغ ٢,٥ في المائة في فئة الخدمات العامة و ٥ في المائة في الفئة الفنية.

٦٣ - وتتفق مجموعة الـ ٧٧ والصين مع الرأي القائل بضرورة الإسراع بعملية التوظيف إذا ما أريد توفير الموارد البشرية اللازمة للأمانة العامة بغرض جمع البرامج والأنشطة المقررة تنفيذا كاملا. وفي هذا الصدد، أعادا تأكيد دعمها لقراري الجمعية العامة ٥١/٢٤٣ و ٥٢/٢٣٤ وغيرهما من الصكوك ذات الصلة. وهما يعربان عن نفس القلق الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية إزاء استخدام المساعدة المؤقتة العامة في الوفاء بالاحتياجات ذات الطابع المستمر من الموظفين (A/54/7، الفقرة ٥٢). وتعد هذه الممارسة مخالفة للإجراءات الحالية المتعلقة بالميزانية وينبغي وقفها. وإضافة إلى ذلك، يجب على الأمانة العامة إتاحة معلومات عن استخدام المساعدة المؤقتة العامة، لا سيما في الأبواب المذكورة في الفقرة ٥٢ من تقرير اللجنة الاستشارية.

٦٤ - وينبغي ألا يستعان بالاستشاريين والمتعاقدين الأفراد إلا في حالة عدم توافر الخبرة الداخلية، وأن تتم هذه الاستعانة دائما وفقا لأحكام الباب الثامن من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٢١. كما يجب تعيين الاستشاريين المتعاقدين الأفراد على أساس جغرافي واسع النطاق بقدر الإمكان لإبراز الطابع الدولي للمنظمة.

٦٥ - ويجب أن يتمشى تفويض السلطة في الأمانة العامة مع أحكام قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٢١. وينبغي، قبل التفويض إرساء نظام للمساءلة، بما في ذلك الإجراءات اللازمة للرصد والمراقبة الداخليين، فضلا عن التدريب. وتولي المجموعة أهمية كبرى لأحكام الميثاق فيما يتعلق بدور الجمعية العامة في جميع تلك المسائل.

٦٦ - ويساور مجموعة الـ ٧٧ والصين قلق بالغ إزاء عدم الامتثال لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٢/٢١٤ و ٥٣/٢٠٨ بشأن شكل التقارير التي تعدها الأمانة العامة. ومن المهم بشكل خاص بالنسبة للوفود الصغيرة أن تحترم جميع تلك الأحكام، فضلا عن قواعد الجمعية العامة وأنظمتها. ولا تزال أحكام القرار ٤١/٢١٣ ومرفقاته، بما فيها المتصلة باعتماد الميزانية، صالحة وينبغي احترامها بالكامل تيسيرا للمفاوضات في هذا المجال. وأخيرا، تعيد مجموعة الـ ٧٧ والصين التزامها بالعمل مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق اتفاق واسع النطاق في حدود الإمكان بشأن البنود محل النظر.

٦٧ - **السيدة راسي** (فنلندا): قالت، باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة التالية: إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة وهنغاريا، إن النظر في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة والموافقة عليها كل فترة سنتين قد يكونا إحدى أهم وأصعب مهام اللجنة الخامسة،

نظرا لأنها تتطلب الاهتمام بالتفاصيل وتوافر رؤية مستقبلية معا.

٦٨ - وينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي للدول الأعضاء في توفير الموارد اللازمة للوفاء بأهداف المنظمة ولتنفيذ ولايتها وبرامجها عند بداية مرحلة جديدة. وفي الوقت نفسه من الجوهري، ضمانا لأداء الأمم المتحدة بصورة فعالة، الانضباط في الميزانية، والكفاءة والحرص على الاستخدام المثمر للموارد. وقد تم التشديد على هذه المسؤولية، التي تخدم مصالح جميع الدول الأعضاء، في الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تواصل اللجنة الخامسة الاسترشاد، في عملها خلال نظرها في الميزانية المقترحة، بروح توافق الآراء التي يقوم على أساسها قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، الذي يشكل أحد أركان عملية الميزنة في المنظمة.

٦٩ - وتعد الميزانية البرنامجية المقترحة أساسا جيدا لمفاوضات اللجنة الخامسة، لأنها تعكس كلا من الخطة المتوسطة الأجل وأولويات المنظمة، على النحو المبين في مخطط الميزانية الذي اعتمد في الدورة الثالثة والخمسين. وينبغي للجنة، لدى النظر في الميزانية، أن تولي الاعتبار لتلك الأولويات، ولا سيما صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان، والتنسيق الفعال للمساعدة الإنسانية، ومراقبة المخدرات ومنع الجريمة. ويجب أن تعكس الميزانية أيضا ضرورة إعطاء الأمين العام أدوات كافية للرقابة.

٧٠ - ويعد تقييم البرامج ورصدها على نحو أفضل جزءا حاسما من عملية ميزنة تركز بصورة متزايدة على الإنجازات البرنامجية. ويعد إدراج بيانات بالإنجازات المتوقعة، عملا بالأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، خطوة في الاتجاه الصحيح، رغم أن المعلومات المطلوبة في إطار بعض البرامج الفرعية إما غير مدرجة أو شديدة الغموض.

٧١ - ومن دواعي أسف الاتحاد الأوروبي أن الميزانية المقترحة لا تعكس بالكامل المبدأ الذي يقضي بضرورة تمويل المهام الأساسية للأمم المتحدة من الميزانية العادية، فهذه المهام الأساسية لا تزال تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية في الكثير من مجالات المنظمة ذات الأولوية. ويرى الاتحاد أيضا أن مقترح الميزانية ينبغي أن يتضمن جميع مصروفات المنظمة. ولذا، يرحب بالمخصصات المرصودة للبعثات السياسية الخاصة ولغيرها من الأنشطة السياسية ذات الطابع الدائم التي يتم تجديد ولاياتها سنويا.

٧٢ - ويدعم الاتحاد الأوروبي مقترحات الأمين العام لإصلاح الميزانية ويتطلع إلى تقديم تقريره التحليلي الشامل بشأن الميزنة القائمة على أساس النتائج. وفي الوقت نفسه، يلاحظ عدم إتاحة الملازم الأولية المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٥٣ حتى الآن. وهناك اتجاه متزايد بين الدول الأعضاء لصالح تطبيق ممارسات الميزنة على أساس النتائج. وحيث أن عددا أكبر من هذه الدول يكتسب خبرة في هذه الممارسات ينبغي زيادة الدعم المقدم لاستخدامها داخل المنظمة.

٧٣ - وفيما يتصل بحساب التنمية، يرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة الخامسة في الآونة الأخيرة بشأن طرائق تشغيله واستدامته، ويأمل أن تقدم في أقرب وقت ممكن مقترحات تفصيلية بشأن المشاريع المقرر تمويلها من الحساب.

٧٤ - ويعيد الاتحاد تأكيد موقفه الذي مفاده أن معدل الشغور لا ينبغي أن يستخدم كوسيلة لتحقيق الوفورات، بل كأداة يستعان بها في عمليات حساب الميزانية. وينبغي أن يقوم، بصفته تلك، على تصور واقعي لما يمكن إنجازه.

ويشعر الاتحاد بالقلق إزاء ارتفاع نسبة الوظائف العليا في شكل وظائف المنظمة. ومن اللازم تجديد حيوية الخدمة المدنية الدولية وإعادة تنشيطها، وإدارة الموظفين الجدد بفعالية.

٧٥ - وعلى غرار اللجنة الاستشارية، يرحب الاتحاد بجهود الأمين العام لتحسين شكل الميزانية المقترحة، وبوجه خاص من خلال الاستمرار في الميزنة الصافية وفي أن يدرج، في السرد المتعلق بكل باب من الأبواب، موجز لإجراءات المتابعة لتنفيذ توصيات هيئات الرقابة. بيد أنه لا يزال من الممكن جعل السرد أكثر إيجازا وشفافية.

٧٦ - ومن شأن اتباع نهج مزدوج قوامه الاستثمار في التكنولوجيا وتدريب الموظفين أن يساعد في تحسين فعالية المنظمة. ويجب ترسيخ ثقافة تكنولوجيا المعلومات في جميع أجزاء الأمانة العامة وزيادة نشر المعلومات المتعلقة بتكاليف الوحدة والتكاليف القياسية.

٧٧ - ويعرب الاتحاد الأوروبي عن غبطته إزاء تعميم المنظور الجنساني في الميزانية البرنامجية المقترحة وإيلاء أهمية خاصة لهذا المفهوم في الكثير من إدارات المنظمة وأنشطتها. ويعيد تأكيد دعمه لتعدد اللغات في الأمم المتحدة وضرورة إتاحة موارد كافية لخدمات المؤتمرات.

٧٨ - وأخيرا، يتطلع الاتحاد، بدافع من قلقه إزاء حالة مباني المقر، إلى القيام حسبما يرد في الميزانية البرنامجية المقترحة، بتقديم خطة رئيسية للاستثمارات الرأسمالية والى تحديث المرافق الموجودة بالمقر.

٧٩ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن أي إجراء من إجراءات الميزانية ينطوي على تحديد أولويات. والميزانية البرنامجية المقترحة المطروحة على اللجنة حاليا تستند إلى الأولويات المبينة في مشروع الميزانية الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين وهي تتفق مع أحكام الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وبوجه عام، تؤيد النرويج التوزيع المقترح للموارد، وهو يعكس تعهد الأمين العام بجعل الأمانة العامة هيئة أكثر فعالية وكفاءة، وكذلك الزيادات في الميزانية للميادين ذات الأولوية التي حددتها الجمعية العامة.

٨٠ - ومضى قائلا إن مستوى الموارد التي اقترحها الأمين العام تمثل زيادة قدرها ٥ ملايين دولار نسبة إلى مستوى فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وليس في هذه الزيادة ما هو غير مقبول، لا سيما وأن الأمم المتحدة تعمل منذ خمس سنوات دون زيادة اسمية في ميزانيتها، ناهيك عن إلغائها ٩٠٠ وظيفة. أضف إلى ذلك أن المجموع المقترح هو أقل من الرقم الوارد في مشروع الميزانية المقترح من الأمين العام والبالغ ٢ ٥٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار.

٨١ - وتابع قائلا إن النرويج تؤيد إدراج مخصص للبعثات السياسية الخاصة للمرة الأولى في الميزانية العادية. ولا ينبغي أن تظل أنشطة الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وصون السلام والأمن الدوليين رهنا بالمكاسب المتأتية من تقلبات أسعار الصرف وإدارة معدلات الشواغر والصناديق الاستئمانية. كما ترحب النرويج أيضا بإدراج أموال للأنشطة السياسية ذات الطابع المستديم التي تتجدد ولايتها سنويا.

٨٢ - واستطرد قائلا إن النرويج التي تعتبر من أهم المتبرعين لأغراض التنمية في مجمل منظومة الأمم المتحدة، تؤيد بالكامل التركيز الوارد في الميزانية المقترحة على الأنشطة الإنمائية، ولا سيما في ميادين التنمية المستدامة، واستئصال الفقر، والتعليم والصحة، وعلى برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات الذي من شأنه أن يحسن قدرة المنظمة على تنسيق الأنشطة التنفيذية المتعلقة بالتنمية الأفريقية وتعزيزها.

٨٣ - وأشار إلى أن حقوق الإنسان تشكل ميدانا آخر يستحق نسبة وقدرا أكبر من التمويل من الميزانية العادية. والزيادة المقترحة في الموارد لهذا الباب ضئيلة للغاية، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في التنمية وصكوك حقوق الإنسان. ولن تكون الموارد المقترحة كافية لتنفيذ كافة الأنشطة المنصوص عليها أو لتشجيع زيادة التعاون والتنسيق من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال منظومة الأمم المتحدة. ولا ينبغي أن يعتمد ملاك الأنشطة الهامة التي تجرى في هذا الميدان اعتمادا قويا بهذا الشكل على الموارد الخارجة عن الميزانية.

٨٤ - وتابع قائلا إن النرويج هي أيضا مساهم كبير بأموال من أجل المساعدة الإنسانية التي أعطيت أولوية عليا في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وبوجه خاص، تدعم النرويج أنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. لذا، يساورها القلق إزاء الخلل القائم بين الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في تعبئة وظائف المكتب، وكذلك إزاء استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية في تمويل أنشطة التنسيق الأساسية التي ينبغي تمويلها من الميزانية العادية.

٨٥ - وأكد أن النرويج أعربت في أكثر من مناسبة عن رأيها ضرورة تمويل أنشطة حفظ السلام قدر الإمكان من الميزانية العادية. بيد أن مستوى الموارد المخصصة يجعل من الضروري الاستمرار في تمويل خدمات عدد كبير من الموظفين العاملين في الميادين الأساسية من حساب دعم عمليات حفظ السلام. وينبغي تدريجيا إدراج كافة هذه الخدمات في الميزانية العادية.

٨٦ - واسترسل قائلا إن النرويج تؤيد الزيادة المقترحة في اعتمادات الرقابة الداخلية والنفقات الرأسمالية. فالرقابة الداخلية هي أداة لتحسين الإدارة تساعد الأمين العام على إنجاز برامج ذات أولوية. وثمة حاجة إلى برنامج جار لصيانة مباني مقر الأمم المتحدة وتجديدها.

٨٧ - وأشار إلى أن استقرار القيمة الفعلية لميزانية الأمم المتحدة ثم انحدارها في السنوات الأخيرة صُوحب باستخدام متزايد للتمويل من خارج الميزانية. وهذا اتجاه يبعث على الأسف. إذ لا ينبغي أن تتوقف الأنشطة ذات الأولوية على التبرعات التي تجعل التخطيط والإدارة أكثر صعوبة واستهلاكا للوقت. والتمويل من خارج الميزانية ليس وسيلة فعالة من حيث الكلفة في معالجة القضايا العالمية، وهو يقوض مبدأ المسؤولية الجماعية تجاه المهام العالمية المشتركة.

٨٨ - وأعرب عن تأييد بلده للإصلاحات الإدارية والمتعلقة بالميزانية التي نادى بها الأمين العام، وهو يتطلع إلى استلام التقرير عن التمويل القائم على النتائج. ومن شأن هذه الممارسة التي أصبحت عادية في عديد من البلدان وفي بعض المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أن تجعل إدارة الميزانية أمرا أكثر فعالية. كما تؤيد النرويج العمل بمُهَل زمنية للولايات الجديدة من أجل تسهيل وقف العمل بالأنشطة التي لم تعد تنطوي على فائدة. وترحب النرويج بالجهود المبذولة في مجال إدراج المنظور الجنساني في السياسات العامة في الأمم المتحدة، وهو أمر بيِّن في العديد من برامج الميزانية الجديدة.

٨٩ - وأعاد تأكيد دعم النرويج لجميع جوانب ممارسات الميزانية المبينة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ومرفقه، بما في ذلك التفاهم بشأن اعتماد قرارات الميزانية بتوافق الآراء. ولن تقف النرويج حجر عثرة أمام الحلول القابلة للحياة التي تفضي إلى اتفاق بشأن ميزانية فترة السنتين المقبلة. بيد أنها لا تزال على قناعة من أن انعدام النمو الاسمي لم يعد حافزا ضروريا للإصلاح. وعلى المدى الطويل، سوف تؤدي هذه السياسة لا محالة إلى تقليص القدرة المؤسسية لمنظومة الأمم

المتحدة على مواجهة التحديات الجديدة. وينبغي أن يكون هدف الإصلاحات تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة وتوجهها نحو النتائج، وزيادة المنتَج البرنامجي وإعداد المنظمة لتحديات الألفية الجديدة. وعليه، ينبغي إفساح المجال أمام نمو حقيقي للميزانية عند ضرورة تمويل الأنشطة ذات الأولوية ومواجهة التحديات الجديدة، وفقا لتوقعات الدول الأعضاء والجهات الدولية الفاعلة الأخرى والمجتمع المدني.

٩٠ - **السيد ساتوه** (اليابان): قال إن حكومة بلده سددت نصيبها المقرر بالكامل ودون شروط وبذلت قصارى جهدها لتوفير أعلى مستوى تبرعات دعما لأنشطة الأمم المتحدة، رغم الأزمة الاقتصادية الحادة التي نُكب بها بلده في السنوات الأخيرة وتعاظم المعارضة في الداخل. فثمة قطاع واسع من الرأي العام والسياسي في اليابان يعتبر النصيب المقرر على اليابان زائدا عن حده لدرجة لا تُطاق، فهو يبلغ زهاء ٢٠ في المائة من ميزانية المنظمة ولا يفوقه سوى نصيب الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يزيد بنسبة ٧ في المائة على مجموع الأنصبة المقررة على الدول الأربع الأخرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن. بيد أن التزام اليابان الواسع بالقضايا التي تقف المنظمة وتعمل من أجلها دفعتها إلى مواصلة سداد اشتراكاتها بالكامل وبدون شروط.

٩١ - وتابع قائلا إن الإصلاح المالي للأمم المتحدة شرط هام، إن لم يكن ضروريا، لكفالة الدعم الداخلي لسداد الاشتراكات للمنظمة. من هذا المنطلق، يثني الوفد الياباني على جهود الأمين العام من أجل دفع عملية الإصلاح إلى الأمام وتحسين إنتاجية أنشطة الأمم المتحدة. بيد أن اليابان تشعر بضرورة وإمكانية المضي في تبسيط الميزانية العادية التي تتشكل في جانب كبير منها من نفقات إدارية وتنظيمية.

٩٢ - وأشار إلى أن اليابان تدرك أن الميزانية المقترحة المعروضة قيد النظر تشمل، بخلاف الميزانيات السابقة، نفقات من أجل بعثات سياسية خاصة في الميزانية العادية، وأن التغيرات في أسعار الصرف خارجة عن إرادة الأمانة العامة. بيد أنه ينبغي أن يكون بالإمكان تحقيق نمو اسمي معدوم لفترة السنتين المقبلة، وذلك عن طريق جملة أمور من بينها مضاعفة الجهود إلى أقصى حد من أجل خفض الإنفاق الإضافي، وتحقيق وفورات من خلال استمرار قوة الدولار الأمريكي، وخفض الإنفاق على السفر ومعدات تجهيز البيانات الإلكترونية، والكشف عن معدلات الشغور الحقيقية بصورة أدق، وتقدير نفقات البعثات السياسية الخاصة بشكل أدق باحتساب ميزانياتها سنويا. ومما يبعث على التفاؤل أن العديد من الصناديق والبرامج تحاول تشذيب النفقات الإدارية والتنظيمية لفترة السنتين المقبلة وأقرت ميزانيات نمو اسمي معدوم.

٩٣ - ومضى قائلا إن من الأهمية أيضا بمكان أن تطبق الجمعية العامة على نحو أكثر صرامة القواعد والأنظمة المتبعة في وضع الأولويات واستعراض البرامج. وعلى الأمم المتحدة أن تستعرض باستمرار أولويات ميزانيتها بغية تلبية احتياجات المجتمع الدولي بصورة ملائمة وفعالة. وفي هذا الصدد، تؤيد اليابان تضمين مختلف الولايات آلية استعراضية ذات مُهَل زمنية محددة لإنهاء الأنشطة. وكقاعدة، ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام، كلما التمس أموالا لتنفيذ برنامج جديد، أن يوقف العمل بالبرامج القائمة أو أن يؤجل تنفيذها للتعويض عن الموارد المستلزمة للبرنامج الجديد. وينبغي تقديم مقترحات من هذا القبيل بشأن وقف العمل بالبرامج أو إرجائها، إلى الجمعية العامة لتوافق عليها.

٩٤ - وفيما يتعلق بالتمثيل الناقص للمواطنين اليابانيين في الأمانة العامة، والذي ينطوي على أثر هام بالنسبة للدعم الداخلي لاشتراكات اليابان في الأمم المتحدة، ذكر أن الإحصاءات تشير إلى أنه ينبغي توظيف ما لا يقل عن ٢٥٠ مواطنا يابانيا في الأمانة العامة. بيد أن عدد الموظفين المحتسب

في مطلع العام لم يكن يتجاوز ١٠٢. وهذا التفاوت بين مستوى التمثيل المتوخى والمستوى الفعلي هو الأوسع في صفوف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جمعاء، وهو أيضا ملاحَظ في أجزاء أخرى عديدة من منظومة الأمم المتحدة. وتقدر اليابان ما يبذله الأمين العام ومسؤولون آخرون من جهود لتحسين هذا الوضع، لكنها تطلب منهم أن يزيدوا تعاونهم في هذا المجال.

٩٥ - واختتم قائلا إن الهدف لا يقتصر على خفض الميزانية في حد ذاته بل يتمثل في تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة التحديات الجديدة عن طريق الحصول على أنجع استخدامات للموارد المتاحة وأكثرها إنتاجية. وعليه، فإن اليابان تأمل في أن تنجح الجهود الإصلاحية الجارية حاليا وأن تتمكن الأمم المتحدة من معالجة المسائل بفعالية في القرن الحادي والعشرين.

٩٦ - **السيد شبكشي** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفده يؤيد بوجه عام مقترحات الميزانية التي طرحها الأمين العام كما يؤيد توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة وتدريب الموظفين لتحسين مؤهلاتهم في هذا الميدان. وأعرب عن ترحيب وفده بالمعلومات الواردة في الميزانية فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتنفيذ توصيات هيئات الرقابة الداخلية والخارجية ومجلس مراجعي الحسابات، معربا عن تأييده لتلك التوصيات ومعلقا الأهمية على تنفيذها.

٩٧ - وأعلن ترحيب بلده بتخفيض ميزانية الأثاث والتجهيزات، لكنه أبدى قلقه إزاء زيادة عدد المستشارين والخبراء. وأشار إلى أن وفده يطلب اتِّباع توزيع جغرافي عادل إزاء بلده وإتاحة مزيد من الفرص للبلدان النامية في تشغيل الخبراء. وأعرب عن أمله في أن تستجيب الأمم المتحدة للدعوة التي قدمها القطاع الخاص في بلده والتي تتضمن عرضا باستضافة الاجتماع السنوي للفريق العامل المعني بالمشتريات المشتركة بين الوكالات لإتاحة الفرصة له للاطلاع على السلع العالية الجودة التي ينتجها بلده، على نحو ما هو وارد في الرسالة التي أرسلت بهذا الشأن إلى السلطات المعنية. وأعرب عن أمله في أن يتم تعيين مزيد من مواطني بلده، حيث أن تمثيل بلده لا يزال ناقصا نسبة إلى مساهمته في الميزانية.

٩٨ - **السيد تشودري** (بنغلاديش): قال إن مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ هو أقل مما هو عليه في مخطط الميزانية الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٢٠٦. وأمل في ألا يعطل هذا التخفيض عملية تنفيذ البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف. وفي السنوات الأخيرة، انخفض مستوى الميزانية بالقيمة الحقيقية. علاوة على ذلك، من شأن تقليص عدد موظفي المنظمة أن يحول دون قدرتها على تنفيذ البرامج المقررة بشكل سليم، ولا سيما في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. وأعرب عن موافقة بنغلاديش بالكامل على وجوب أن تصبح المنظمة أكثر فعالية وكفاءة، مع التشديد على ضرورة تمكنها في الوقت نفسه من معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية وحالات الطوارئ الإنسانية.

٩٩ - وفيما يتعلق بتقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/54/16)، أعرب عن قلقه إزاء تزايد الاعتماد على موارد من خارج الميزانية وإزاء الخلل الحاصل في الهرم الوظيفي. ومن بين الشواغل الأخرى التي أشير إليها في التقرير المرفق نضوب الموارد، ولا سيما من جراء عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها، وانخفاض مستوى الميزانية البرنامجية، ولا سيما في ميدان التنمية، وقبول وجهات نظر هيئات الخبراء بشأن الميزانية المقترحة. وتستحق التوصيات الواردة في الفقرات ٢١٨ و ٢٨٨ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٤٥٣ (أ) و ٤٩٠ و ٥٣٠ من ذلك التقرير أن تولى أهمية خاصة.

١٠٠- وأعرب عن تأييد بنغلاديش الواسع للملاحظات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية، ولا سيما ما يتعلق باستخدام مزيد من الأشكال والرسوم البيانية والجداول في وثيقة الميزانية (A/54/7، الفقرة ٦). وقال إن الشكل الحالي لوثيقة الميزانية ملائم. بيد أنه أعرب عن تطلعه لرؤية تقرير الأمين العام عن الميزنة القائمة على النتائج بحيث يتسنى بحث المسألة بالتفصيل. إذ أن من شأن أسلوب الإدارة المبني على النتائج أن يسفر عن فوائد عملية جمة للمنظمة.

١٠١- وأضاف قائلا إن الأمين العام عبَّر عن التزامه باستحداث ثقافة داخل المنظمة تقوم على النتائج وتكافئ المبدعين والمبتكرين وتشجع الأداء العالي والامتياز الإداري (ST/SGB/1999/15). ولتحقيق هذه الرؤية، ينبغي الإقرار بالدور المركزي الذي تؤديه الجمعية العامة على نحو ما أكده ممثل غيانا في البيان الذي أدلى به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

١٠٢- **السيد مابيلنغان** (الفلبين): قال نيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا إن الرابطة تضم صوتها إلى صوت ممثل غيانا الذي أدلى ببيان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومنذ عام ١٩٩٤، لم تزدد ميزانية المنظمة حتى بالقيمة الاسمية. بيد أن مستوى الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ والبالغ ٠٠٠ ٦٠٠ ٥٣٥ ٢ دولار قبل إعادة احتساب التكاليف، هو أقل من رقم مخطط الميزانية الذي وافقت عليه الجمعية العامة ٢٠٦/٥٣ والبالغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٤٥ ٢ دولار. لذا، فهو يطلب الحصول على تأكيدات بأن مستوى الموارد المقترح سيكون كافيا لتنفيذ كافة البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف تنفيذا كاملا وفعالا.

١٠٣- وأعرب عن مشاطرة الرابطة رأي الأمين العام أن أي إجراء إضافي لخفض مستوى الميزانية من شأنه أن يهدد بشكل خطير قدرة المنظمة على إنجاز الخدمات التي تتوقعها منها الدول الأعضاء. ووجدت من المقلق ما أعربت عنه الدول من آراء بشأن ضرورة خفض الميزانية إلى ما دون المستوى الذي اقترحه الأمين العام كشرط مسبق لسداد المتأخرات. وقال إن على الدول الأعضاء أن تتحمل نفقات الأمم المتحدة كما قسمتها الجمعية العامة وهي ملزمة قانونا بسداد الأنصبة المقررة عليها بالكامل وفي حينها وبدون شروط. لذا، تختلف الرابطة مع الفكرة القائلة بأن ثمة رابطا بين مستوى ميزانية فترة السنتين المقبلة والوضع المالي للأمم المتحدة. وهي تشير في هذا الصدد، إلى الإصلاح المالي الهام الذي نفذ بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ والقرارات اللاحقة والتفاهم الذي تم التوصل إليه في ذلك الحين. بيد أنه لم يتم بعد سداد المبالغ الموعودة بدلا من الإصلاح المالي.

١٠٤- وتابع قائلا إن الأمين العام أوضح في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة (A/54/6/Rev.1) أن مقترحاته مبنية على المكاسب التي تم تحقيقها من حيث الإنتاجية والفعالية في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لعام ١٩٩٧. وقد ساندت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مبادرات الأمين العام الإصلاحية وما اتخذه من تدابير لتحسين الأداء وفعالية الكلفة في المنظمة، شرط ألا تؤثر هذه التدابير سلبيا على التنفيذ الكامل للأنشطة التي صدر بها تكليف. وقد تم إحراز وفورات حقيقية من خلال تحسين الأداء وفعالية الكلفة لدى التنفيذ الكامل للأنشطة بدلا من تحقيق هذه الوفورات عن طريق تأخير عمليات التنفيذ أو إعادة صياغتها أو حتى التقليص منها. وتحث الرابطة الأمين العام على أن يضع آراءها في الاعتبار لدى إعداد تقريره عن حساب التنمية، وكذلك ما ورد في مشروع القرار بشأن حساب التنمية الذي اعتمدته اللجنة الخامسة مؤخرا (A/C.5/54/L.11/Rev.1).

١٠٥- ومضى قائلا إن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تتضمن بندا يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة التي ستنظر الجمعية العامة في ولاياتها. وهذا إجراء جديد وافقت عليه الجمعية العامة في الفقرة ١٠ من قرارها ٥٣/٢٠٦. وقد قررت الجمعية العامة بموجب هذا القرار نفسه وجوب المضي في التعامل مع الاحتياجات الإضافية لهذه البعثات وفقا للقرار ٤١/٢١٣. ويجب احترام هذا القرار. وتظل إجراءات الميزانية المبينة في القرار ٤١/٢١٣ صالحة.

١٠٦ -واسترسل قائلا إن تضمين الميزانية البرنامجية بيانات الإنجازات المتوقعة يتماشى وقرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٧ والقاعدة ٥-٤ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم. بيد أن هذه المعلومات لم تتوفر لكافة البرامج الفرعية. علاوة على ذلك، يجب تحسين بيانات الإنجازات المتوقعة، حيث أنها تتسم بعمومية بالغة تجعل من الصعب التحقق منها. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تقدم اللجنة الخامسة التوجيه الملائم للأمانة العامة.

١٠٧- واستطرد قائلا إن أهم عنصر ذي قيمة حيوية في المنظمة هو موظفوها. وعليه فإن الرابطة تشاطر اللجنة الاستشارية الرأي أن الممارسات والسياسات المتبعة في إدارة شؤون الموظفين تتسم بأثر بالغ الأهمية فيما يتعلق بجودة تنظيم شؤون المنظمة وكفاءة استخدام مواردها. وتثني رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تفاني العديد من الموظفين الذين اضطروا إلى تحمل مسؤوليات إضافية بسبب تخفيضات الميزانية في فترة السنتين الجارية، ويَسرُّها اقتراح الأمين العام تخصيص مبلغ ١,٤ مليون دولار لتدريب الموظفين، وهو مبلغ يمثل زيادة في الموارد المخصصة لهذا الغرض قدرها ١٠,١ في المائة. وأعلن أيضا ترحيب الرابطة بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإدماج المنظور الجنساني في المسار الرئيسي للميزانية البرنامجية المقترحة، وتشجيعها إياه على مواصلة جهوده في هذا المضمار.

١٠٨ -أما فيما يتعلق بشكل وثيقة الميزانية، قال إن الرابطة تلاحظ أن كل باب من أبواب الميزانية يعكس حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف هيئات الرقابة الخارجية والداخلية. بيد أن من غير الواضح ما إذا كانت هذه التوصيات قد أقرتها الهيئات التشريعية المناسبة. ولا ينبغي للأمانة أن تنفذ سوى التوصيات التي أقرتها الهيئات التشريعية كما ينبغي أن تُضمّن وثائق الميزانية المقبلة معلومات عن تنفيذ هذه التوصيات.

١٠٩ -واختتم قائلا إن وثائق الميزانية التي صدرت بادئ الأمر في شكل كراسة قد طبعت في شكلها النهائي. ويشير رمز الوثيقة (A/54/6/Rev.1) إلى أن الوثيقة نقحت لكن من غير السهل تمييز الأماكن التي أجريت عليها هذه التنقيحات. وينبغي أن تظل وثائق الميزانية في شكل كراسة إلى حين اتخاذ الجمعية العامة قرارا بهذا الشأن. ولا ينبغي للأمانة العامة أن تصدر هذه الوثائق في شكلها النهائي إلا آنذاك، بما في ذلك مقترحات الميزانية التي تم إقرارها والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية بالصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة. فمن شأن هذا الإجراء أن يزيد من شفافية ما تتخذه الجمعية العامة من قرارات بشأن اعتمادات الميزانية الأولية وإعطاء توجيه أوضح للأمانة العامة لجهة تنفيذ هذه القرارات. كما أن من شأن ذلك أن يسهل بدرجة أكبر رؤية الدول الأعضاء للأماكن التي يقترح إجراء تغييرات عليها عندما تقدم تقديرات الميزانية المنقحة في نهاية العام الأول من فترة السنتين.

١١٠ -**السيد إدي** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال، نيابة عن الدول الثلاث الأطراف في معاهدة التعاون في منطقة شرق أفريقيا (أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وكينيا)، إنه

يؤيد البيان الصادر عن رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي حين أن الجمعية العامة أقرت مخطط ميزانية يعكس زيادة في الموارد تكاد نسبتها لا تتجاوز ٠,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، تعكس الميزانية المقترحة المعروضة حاليا على اللجنة زيادة في الموارد بنسبة قدرها ٠,٢ في المائة بالقيمة الحقيقية. وهذه الميزانية هي في الواقع ذات نمو معدوم. ويوحي تقريرا لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية بأنه كان ينبغي للأمين العام أن يقترح اعتماد مزيد من الموارد لعدد من أبواب الميزانية أو أن يقترح على الأقل مبلغا مساويا لمستوى المخطط الذي تم إقراره.

١١١ -وأضاف قائلا إن الطلب على البرامج والخدمات مستمر في التزايد، وإن ثمة دلائل واضحة وواسعة على أن العديد من الأنشطة والبرامج لا يجري تنفيذه بفعالية أو كفاءة بسبب الافتقار إلى الموارد الكافية. فعلى سبيل المثال، تدهورت حالة مباني المقر وكذلك نوعية خدمات الترجمة التحريرية وكمية خدمات الترجمة الفورية، ولا سيما بالنسبة لاجتماعات الأفرقة الإقليمية. كما عانت خدمات تجهيز الوثائق واستنساخها وتوزيعها من نتائج نقص التمويل. كما أن ثمة دلائل على أن هناك مديري برامج، ولا سيما في المكاتب الموجودة خارج المقر، يحاولون تكميل موارد الميزانية العادية الشحيحة عن طريق أنشطة ابتكروها هم لجمع الأموال، لكنهم غالبا ما يبوأون بالفشل. كذلك ثمة اتجاه متعاظم نحو تمويل عمليات حفظ السلام التي هي وظيفة المنظمة الأساسية، بتبرعات. إن الجزم بإمكانية عمل أكثر بكلفة أقل ربما كان ذا مصداقية في الماضي، لكنه غدا الآن تعبيرا أجوف.

١١٢ -ومضى قائلا إن من الصعب فهم الأسس التي تم بموجبها اقتراح تخفيضات على عدد من الأبواب من قبيل خدمات الدعم المشترك وشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، بما يبدو أنه يعكس مجرد حاجة لتحقيق وفورات بغية تحقيق رقم مستهدف اعتباطي. وإن من شأن تدابير الكفاءة والتشغيل الآلي أن تعود بمنافع على تلك الميادين، لكن ثمة حدا إذا ما تجاوزته التخفيضات في مجالي الدعم وخدمات المؤتمرات أثرت على إنجاز الخدمات للدول الأعضاء.

١١٣ -وتابع قائلا إن الوضع في أربع لجان إقليمية وفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يثير قلقا بالغا. فعلى نحو ما أشير إليه في تقرير اللجنة الاستشارية، لا تزال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا متخلفة عن أجزاء كثيرة من منظومة الأمم المتحدة في ميداني التشغيل الآلي وتكنولوجيا المعلومات. لذا، من غير الواضح سبب عدم تخصيص مزيد من الموارد لتنفيذ برنامج اللجنة للتشغيل الآلي الذي يتوقع أن يكلف زهاء ٥ ملايين دولار. وطلب معلومات كاملة عن أسباب ارتفاع معدلات الشواغر في الفئة الفنية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وكذلك عن التدابير المتخذة لمعالجة هذه الحالة.

١١٤ -أما فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، قال إنه جلي أنه كان ينبغي اعتماد مزيد من الموارد لتنسيق الأنشطة المتصلة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية. وقد طرحت اللجنة الاستشارية في الفقرات رابعا -٣٢ ورابعا -٣٩ من تقريرها (A/54/7) ملاحظات بشأن الموضوع تتطلب استجابة من الأمانة العامة.

١١٥ -واستطرد قائلا إن تمويل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المنتظر عقده في بروكسل في عام ٢٠٠١، وكذلك تمويل الأنشطة التحضيرية المتصلة به، يشكلان هما الآخران مسألة تثير اهتماما بالغا. وفي هذا الصدد، طلب

معلومات تفصيلية عن تكاليف أمانة المؤتمر، والهيكل والأنشطة المتصلة بها، وكلفة البرنامج التحضيري لأعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، وكذلك كلفة المؤتمر نفسه. وسأل أيضا ما إذا كانت الموارد المخصصة لهذه الأغراض قد ضمنت ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١١٦ -وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، أعرب عن خيبة أمله إزاء مستوى التمويل المقترح. وأشار إلى أن مجلس إدارة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة لاحظ بقلق، في مقرره ٣١/٢٠، التفاوت الكبير في مبلغ التمويل الذي يوفر من الميزانية العادية للأمم المتحدة لصالح مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، مقارنة بالمبلغ الموفر لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، وناشد الجمعية العامة أن تنظر إيجابيا، في دورتها الرابعة والخمسين، في اعتماد زيادة ملموسة على مخصص الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١١٧- وأضاف قائلا إن العديد من الدول الأعضاء عاكف على تنفيذ تدابير تتعلق بالإصلاح وإعادة الهيكلة، كما أن هذه الدول تعيد النظر في مؤسساتها العامة بغية تحسين كفاءتها وأدائها. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون في معزل عن هذه التدابير التي دأبت الدول الأطراف في معاهدة التعاون في منطقة شرق أفريقيا على تأييدها. وتؤيد هذه الدول أيضا التقيد ببنود الميزانية واتخاذ تدابير من أجل كفالة استخدام موارد المنظمة بكفاءة وفعالية. وفيما يتعلق بتلك الأهداف، لا ينبغي أن يكون هنالك أي فارق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

١١٨- وتابع قائلا إنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن الغرض من الإصلاح ينبغي أن يتمثل في تعزيز المنظمة لا في إضعافها. فإذا ما استمر إخضاع التقديرات المقترحة لتخفيضات اعتباطية من قبيل ما فُرض على الأمانة العامة في السنوات السابقة، من شأن قدرة المنظمة أن تؤول إلى التقلص للسنة الثامنة على التوالي. وليس باستطاعة أي منظمة أن تستمر تحت ضغوط الميزانية هذه. وإذا كان قد تسنى في الماضي تجنب مزيد من الضرر الواسع بفضل تحسن أسعار الصرف، فإن من غير المرجح أن يستمر هذا الوضع إلى ما لا نهاية.

١١٩- واسترسل قائلا إن تغييرات بارزة حدثت منذ عام ١٩٧٦ على صعيدي الأمانة العامة والدول الأعضاء. فكون الميزانية لم تخضع لأي نمو إنما هو دليل على مدى الانضباط في تنفيذها، وكون أي قرار من القرارات المعتمدة لم ينطو عمليا على آثار مالية كبرى إنما يؤثر على انضباط تشريعي ملحوظ. وقد مر العديد من الوحدات التابعة للأمانة العامة، سواء في المقر أو في المكاتب البعيدة عنه، بتغييرات عدة. كذلك، جرت عدة إصلاحات بعيدة الأثر طاولت عمل العديد من الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما اللجان والمكاتب الإقليمية البعيدة عن المقر. وأشار إلى أن هذه التغييرات جارية، معربا عن أمله في أن يتم الإقرار بهذه التطورات وتقديرها بدلا من إحباطها عن طريق إجراءات اعتباطية.

١٢٠- وختاما، أشار إلى أنه ينبغي، عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، أن يقوم حوار بين الأمانة العامة والدول الأعضاء قبل إعداد الميزانية وأثناء النظر فيها وإقرارها وتنفيذها. وعلى نحو ما لاحظته اللجنة الاستشارية بذكاء، فإن من شأن استمرار الانحراف عن هذا القرار أن يؤدي إلى التشكيك جديا في عملية الميزانية المكرسة فيه. وقد أتت التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٩٥ مقلقة للغاية. وإن لم يتسن وقف الاتجاه الحالي، فإن من شأن المجابهات والتوترات التي كانت قائمة قبل عام ١٩٨٦ أن تعود إلى الظهور من جديد. وإذا ما حصل ذلك، فإن المسؤولية ستقع

بالكامل على عاتق أولئك الذين اختاروا تجاهل الجوانب الرئيسية من هذا القرار.

١٢١- **السيد حق** (باكستان): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتمثل الخطة المتوسطة الأجل التوجه العام الرئيسي للأمم المتحدة ويجب إيلاؤها الأهمية الكبرى في إعداد الميزانية والموافقة عليها. بيد أن العدد الكبير من التعديلات التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق أدت إلى استنتاج لا مفر منه وهو أن الأمانة العامة لم تتقيد عند إعدادها الميزانية المقترحة تقيدا حرفيا بالولايات التي وافقت عليها الجمعية العامة. وعليه وجب على اللجنة الخاصة أن تنظر في مقترحات الميزانية بدقة من أجل كفالة تنفيذ القرارات التشريعية بالكامل.

١٢٢- ومضى قائلا إنه ينبغي لاقتراح الميزانية أن يخصص مستويات موارد تتيح تنفيذ الولايات بصورة كاملة وفعالة. وفي دورتها الثالثة والخمسين، وافقت الجمعية العامة على مخطط ميزانية بمبلغ قدره ٢ ٥٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. والأمين العام حاليا بصدد اقتراح ميزانية يبلغ مجموعها ٢ ٥٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠ مليون دولار. وأشار إلى أن لدى وفد باكستان ثقة كاملة بالأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول في الأمم المتحدة، لكن المعلومات التي أوردها كبار الموظفين الإداريين تركت لديه انطباعا بأن شح الموارد كان له أثر سلبي على تنفيذ البرامج. وعليه، فإنه يسعى إلى الحصول على ضمانات واضحة من الأمانة العامة بأن يكون مستوى الموارد المقترح كافيا لتنفيذ كافة البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف، بالكامل.

١٢٣- وأضاف قائلا إن الميزانية البرنامجية المقترحة تتسم باعتماد شديد على موارد من خارج الميزانية في تنفيذ البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف. وهذا يتنافى ومبدأ المسؤولية الجماعية التي تتقاسمها الدول الأعضاء في تمويل الولايات الموافق عليها والمتمثل في وجوب توفير الموارد بالحصص التي حددتها الجمعية العامة. وينبغي أن تنص الميزانية على تمويل كافة البرامج والأنشطة من مصادر تمويل موثوقة يسهل التنبؤ بها. ويجب احترام هذا الالتزام لكفالة استمرارية الموارد وتوفرها بشكل يمكن التنبؤ به ولكفالة قدرة المنظمة المالية نفسها على الحياة.

١٢٤- وتابع قائلا إن العلاقة التي يسعى الأمين العام إلى إيجادها بين حساب التنمية وتدابير الكفاءة، والتي يشير إليها في مقدمة الميزانية البرنامجية، هي غير ذات صلة وثيقة بالموضوع. إن تحسين الأداء والفعالية يتسم بأهمية أساسية في تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة وتنفيذ البرامج، بصرف النظر عن أي مسألة أخرى، ولا يجب أن تختزل عملية الإصلاح بحيث تصبح مجرد ممارسة هدفها تخفيض الميزانية فحسب. وكما أشارت اللجنة الاستشارية، ثمة حاجة إلى كفالة أن تعكس مشاريع الكفاءة برنامجا متساوقا ومدروسا بشكل جيد يهدف إلى الإصلاح واستحداث نمط من الإدارة منطلقه التغيير، لكن البّين هو أن العديد من هذه المشاريع لم يخضع بعناية للتحليل (A/53/7، الفقرة ٥٣).

١٢٥- وأشار إلى أن وفده يعلق أهمية خاصة على عملية الميزانية المتبعة المبينة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ وفي النظام المالي للمنظمة. وتؤدي لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية دورا هاما في عملية الميزانية ويجب أن تستمر في أداء هذا الدور. وكون اللجنة الخامسة تؤيد معظم توصيات لجنة البرنامج والتنسيق إنما يعكس ثقتها في عمل تلك الهيئة. ولكن بما أن اللجنة الخامسة كانت تضطر في بعض الأحيان إلى إدخال تعديلات ملموسة على توصيات اللجنة الاستشارية أو تجاوزها، يحسن بهذه الأخيرة أن تعيد النظر في أساليب عملها بالتشاور، إن أمكن، مع تلك اللجنة.

١٢٦ -وشدد على ضرورة قيام موظفي الأمم المتحدة بتنفيذ كافة البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف. كما أكد على ضرورة التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة الاستغناء تدريجيا عن خدمات الموظفين المقدمين دون مقابل.

١٢٧ -وفيما يتعلق باقتراح تحديد مهلة زمنية لتنفيذ المبادرات الجديدة، أشار إلى أن من الصعب، إن لم يكن من المتعذر، تحديد مهل زمنية اعتباطية مسبقة لتنفيذ المبادرات والبرامج والعمليات الجديدة. وينبغي للدول الأعضاء والهيئات الخبيرة المختصة أن تجري دراسة معمقة لهذا الاقتراح الذي صاغته الأمانة العامة في سياق إصلاح الأمم المتحدة، قبل أن يتسنى للجمعية العامة اتخاذ إجراء بشأنه. ولا ينبغي القيام بأي محاولة لاعتراض العملية التشريعية الحكومية الدولية. وفي أية حال، فإن الجمعية العامة تجري استعراضا مرة كل سنتين لكافة البرامج وهي مؤهلة تماما لتغيير تلك البرامج التي لم يعد لها أي جدوى أو إنهائها. وعلى النحو ذاته، تجري لجنة البرنامج والتنسيق استعراضا شاملا لصلاحية كافة الولايات التي مضى على وجودها أكثر من ٥ سنوات.

١٢٨ -ولاحظ أن الاقتراح المتعلق بالميزنة القائمة على النتائج يثير عددا من الأسئلة وينبغي ألا ينفذ دون موافقة رسمية من الجمعية العامة وبعد دراسة دقيقة لجوانبه كافة. وهذا المفهوم ينطوي على تعقيدات تجعل جدواه بالنسبة لمنظمة سياسية كالأمم المتحدة أمرا مشكوكا فيه حيث أن عملية الحساب الكمي للنتائج في منظمة من هذا القبيل، ولا سيما في الميدان السياسي، أمر غير ممكن.

١٢٩ -وخلص، فيما يتعلق بتقديم التقارير، إلى أن شكل بعض التقارير، ولا سيما تلك المقدمة من اللجنة الاستشارية، لا يتماشى والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. وينبغي للجنة الاستشارية التي هي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، أن تقدم تقاريرها وفقا للقرار ١٢/٥٣ باء والفقرة ١٢ من القرار ٢٠٨/٥٣ باء. وأعرب في الختام عن تقديره للعرض المحسن لوثائق الميزانية. ورحب بإدراج المعلومات المتعلقة بالإجراء الذي اتخذته الأمانة العامة بشأن التوصيات الصادرة عن هيئات الخبراء. كما شدد على أنه ليس بإمكان الأمانة العامة أن تنفذ سوى توصيات هيئات الخبراء التي أقرتها الجمعية العامة.

١٣٠ -**السيد رونزتال** (غواتيمالا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلي به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى أن إقرار الميزانية ليس مهمة بسيطة. فهي تعكس، من ناحية، درجة التزام الدول الأعضاء بتزويد المنظمة بالموارد التي تحتاجها من أجل تحقيق المقاصد التي أنشئت من أجلها. ومن ناحية أخرى، فهو يرسم خط سير المنظمة عن طريق تحديد مستوى الإنفاق وتوزيعه. علاوة على ذلك، فإن النظر في الميزانية هو نقطة الاتصال الرئيسية بين من يضع السياسات ومن ينفذها، أي بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

١٣١ -وأضاف قائلا إن المسافة القائمة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالميزانية لا تبدو مستعصية. فقد أعرب بعض الأعضاء، ومنهم غواتيمالا، عن استعدادهم لقبول نمو حقيقي معتدل، فيما يدعو آخرون إلى اعتماد نمو اسمي معدوم. أما الأمانة العامة، وتؤيدها في ذلك اللجنة الاستشارية، فهي تنادي بنمو حقيقي معدوم. بيد أن النقاش، في نهاية المطاف، ليس متعلقا بالموارد بقدر ما هو متعلق بدرجة الالتزام السياسي حيال الأمم المتحدة. لذا، فإن وفده يعتقد أن على الدول الأعضاء أن توفر للمنظمة ما تحتاجه من موارد لتنفيذ مهمتها، دون إغفال غاية الفعالية والكفاءة.

١٣٢ -وتابع قائلا إن الأمم المتحدة خضعت خلال عشر سنوات على الأقل لنمط متصل من القيود المفروضة على ميزانيتها. ولعل من الصحيح أن أوجه الازدواجية والإنفاق الزائد عن حده لا تزال قائمة، ولو بدرجة أقل مما كانت عليه في الماضي، لكنه صحيح أيضا أن المنظمة باتت تعاني على مر السنين صعوبات متزايدة في استيعاب تخفيضات الميزانية وقد توقفت عن معالجة بعض المسائل التي تتسم بأهمية كبرى بسبب افتقارها إلى الموارد اللازمة. وقد كان لفترة التقشف الطويلة التي شهدت قيودا على الميزانية أثر خبيث للغاية، إذ أدى تخفيض الوظائف الدائمة وتخلف مستويات الأجور إلى مزيد من الصعوبة في توظيف مواهب جديدة وإلى إبطاء سياسة التطور المهني مما أسفر عن تثبيط معنويات الموظفين والفقدان التدريجي لمعظم موظفي الأمانة العامة التنفيذيين الذين يتمتعون بأفضل المؤهلات. وقد آن الأوان لوضع حد لهذه الدوامة الانحدارية وتكميل تدابير إعادة الهيكلة والتحسين الإداري بمخصصات معقولة من الموارد.

١٣٣ -واختتم قائلا إن اللجنة الخامسة تؤدي دورا مزدوجا. فمن ناحية، على الدول الأعضاء، بوصفها أعضاء مساهمين في المنظمة، واجب السهر على أن يجري استخدام الموارد برشاد وفعالية وكفاءة وعلى أن تحصِّل الأمم المتحدة قيمة ما تنفقه من مال. ومن ناحية أخرى، يجب على هذه الدول، من منطلق استفادتها من خدمات المنظمة، أن تزود الأمم المتحدة بما تحتاجه من موارد لتعمل بصورة مثلى، كما أن عليها أن تتخذ موقفا متفهما وبناء ويتسم بالمبادرة لكي تكفل أن تعالج المنظمة مواضيع الساعة وأن تتكيف باستمرار مع الظروف المتغيرة وأن تبرر أهميتها باستمرار. وأعرب عن رأي وفده أن من شأن اعتماد نمو معتدل في الميزانية، وفقا للاقتراح الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٦، أن يوفق على نحو ملائم بين هاتين الوظيفتين.

١٣٤ -**السيد سولاما** (بوركينا فاسو): قال إن وفده يضم صوته بالكامل إلى ما أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعرب عن تفاجؤ وفده باقتراح الأمين العام زيادة لا تتجاوز ١٢٩ مليون دولار على مبلغ الـ ٢ ٥٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار المنصوص عليه في مخطط الميزانية الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٢٠٦. علاوة على ذلك، فإن هذه الزيادة لا تعدو كونها زيادة ظاهرية إذا ما أخذنا في الاعتبار آثار التضخم وتقلبات أسعار الصرف ومعدل الشواغر.

١٣٥ -ونظرا لتزايد عدد البرامج والأنشطة المضافة على جدول أعمال المنظمة في السنوات العشر الأخيرة، أشار إلى أن وفد بلده أيد بشدة برنامج الإصلاح الذي اقترحه الأمين العام لكفالة تمكن المنظمة من الاضطلاع بمسؤولياتها الدولية الجديدة والمتنوعة. بيد أن هذه الإصلاحات لا يجب أن تعرض مستقبل المنظمة نفسه للخطر. كما يجب أن يتناسب مستوى الموارد المخصصة واحتياجات الولايات التي تمت الموافقة عليها.

١٣٦ -ومضى قائلا إن الخطة المتوسطة الأجل هي التوجيه العام الرئيسي للمنظمة وينبغي أن تكون بمثابة نقطة مرجعية أساسية في صياغة الميزانية. ولا ينبغي أن تضع الأمانة العامة اقتراحات تحيد عن الأولويات المنصوص عليها في الخطة المتوسطة الأجل. لذا، يرغب وفد بوركينا فاسو في معرفة المعايير التي اتبعت في تخصيص الموارد.

١٣٧ -وأعرب ختاما عن أمل بلده في ألا يسفر تخفيض الميزانية عن تقليص دور المنظمة أو التأثير على تنفيذ أنشطتها وبرامجها، ولا سيما في ميدان التعاون من أجل التنمية. وعلى الدول الأعضاء أن تضع في الاعتبار أن عليها مسؤوليات كما لديها حقوق، وأن عليها حال إقرار الميزانية سداد ما هو مقرر عليها من أنصبة.

١٣٨ - **السيد ثيوفيلاكتو** (قبرص): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تؤيد قبرص التنفيذ الكامل للبرنامج ٢٨ من الخطة المتوسطة الأجل، بصيغته المنقحة، وتتطلع إلى انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وذلك في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠.

١٣٩ - وأكد من جديد تأييد وفد بلده للمبادئ والالتزامات التي تم الاتفاق بشأنها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، معربا عن ثقته في أن يتم تعبئة ما يكفي من موارد لتوفير الدعم التقني للبلدان النامية ولتنفيذ برنامج العمل الذي تم اعتماده في القمة. وأشار إلى أن منظومة الأمم المتحدة بوجه عام والأمانة العامة بوجه خاص تتحملان مسؤولية كبيرة إزاء ضمان نجاح أعمال المتابعة المتعلقة بالقمة، بما في ذلك الدورة الاستثنائية المقرر عقدها عام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، لا غنى عن دعم اللجنة وتشجيعها باستمرار. وأعرب عن تقدير وفده للجهود التي بذلتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال.

١٤٠ - وفيما يتعلق بعملية حفظ السلام والبعثات الخاصة، أعرب عن رغبة وفده في التأكيد على أن استفادته المباشرة سنوات عديدة من تجربة حفظ السلام جعلته يدرك أهمية توفير موارد كافية لهذه العمليات. وكثيرا ما تتناقل وسائل الإعلام أنباء عن مسائل هامة تتصل بعمليات حفظ السلام، من قبيل سلامة الأفراد العاملين فيها ونقص تمويل أنشطة حفظ السلام. إن التفاوت بين الطلب المتعاظم على عمليات حفظ السلام والمستوى المتواضع للموارد المالية المتاحة لها يؤثر تأثيرا سلبيا على سلاسة أداء هذه العمليات ويشكل مسألة تبعث على القلق البالغ. وعلى نحو ما ذكرته صحيفة نيويورك تايمز مؤخرا، إن رفض الدول الأعضاء في المنظمة دفع مبالغ لضمان أمن أو تدريب المدنيين الذين توفدهم الأمم المتحدة إلى مناطق خطر تمتنع هذه الدول نفسها عن إرسال جنودها إليها هو أمر لا يمكن تبريره.

١٤١ - ومضى قائلا إن قبرص تقدر تقديرا عاليا ما تقوم به قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أنشطة إنسانية وما تقدمه من مساهمة في إقرار السلام والأمن في الجزيرة، وهي تتبرع بثلث ميزانية القوة الإجمالية، علاوة على مبلغ آخر نسبته ثلث نصيبها المقرر لجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تدفعه إضافة إلى نصيبها هذا. وأعرب ختاما عن أمله في أن تؤدي المقترحات المقدمة خلال المناقشة والقرارات التي ستتخذ فيما بعد إلى تحسين الوضع الاقتصادي لعمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة.

١٤٢ - **السيدة سون مينتشين** (الصين): قالت إن وفدها موافق من حيث المبدأ على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، ملاحظة أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض المسائل. وأعربت عن تأييد وفدها الكامل للبيان المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ولكنها ترغب في توضيح موقفها بشأن عدد من النقاط.

١٤٣ - فأولا، يأتي مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ أقل نوعا ما مما هو عليه في الميزانية الجارية ويرحب الوفد الصيني بالجهود المبذولة لتحسين كفاءة المنظمة وخفض التكاليف، ولكنه يلاحظ أن تخفيضات الميزانية المتلاحقة بدأت تؤثر في تنفيذ البرامج التي صدر بها تكليف وفي كفاءة أنشطة الأمم المتحدة، على نحو ما أبلغ به الأمين العام لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وينبغي أن يأخذ إعداد ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية في الاعتبار الحاجة إلى توفير موارد كافية

للبرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف. ولا ينبغي سن تدابير توفيرية على حساب التنفيذ الكامل للبرامج.

١٤٤ - وتابعت قائلة إنه يجب على الوفود، لدى النظر في أول ميزانية برنامجية مقترحة للمنظمة في القرن الجديد، أن تضع في الاعتبار الاحتياجات الحقيقية من الموارد بغية كفالة تنفيذ البرامج والأنشطة التي تعكس على أفضل نحو الدور الذي يجدر بالأمم المتحدة أن تؤديه. وثانيا، يجب تحديد الأولويات وفقا لمصالح ومطالب الدول الأعضاء كافة، على أساس التشاور الكامل فيما بينها. وقد اقترح الأمين العام اعتمادات لبعض أبواب الميزانية تهم البلدان النامية بصورة مباشرة، من قبيل البيئة ومنع الجريمة والتنمية الأفريقية، لكن مستوى التمويل المقترح لا يزال قاصرا مقارنة بمستويات الموارد المخصصة لفترة السنتين الجارية. فعلى سبيل المثال، نصت الميزانية المقترحة على تخفيض بنسبة ٠,٤ في المائة في باب البيئة وعلى زيادة متواضعة في كل من بابي التنمية الأفريقية ومنع الجريمة. وفي المقابل، يجري اقتراح إضفاء زيادات هامة في بابي حقوق الإنسان (٣,٧ في المائة) وخدمات الرقابة الداخلية (٥,٣ في المائة).

١٤٥ - وفي الختام، أعربت عن قلق الوفد الصيني إزاء الوضع، معربة عن الأمل في أن يتم إيلاء مزيد من العناية للبرامج ذات الأولوية المتصلة بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية وأن توفر لها الموارد اللازمة. وأكدت أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تشكل بندا هاما على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، وأن الوفد الصيني مستعد للمشاركة في المناقشات بحسن نية وبروح من المسؤولية والمنحى العملي.

١٤٦ - **السيد بيلينغا - إيبوتو** (الكاميرون): قال إنه يؤيد البيان المتعلق بالميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وشدد على أن على الدول الأعضاء، على عتبة الألفية الثالثة، واجب تزويد المنظمة بالموارد البشرية والمادية والمالية التي تحتاج إليها لتعزيز السلام والأمن والتنمية. ويجب عند صياغة ميزانية المنظمة أخذ العوامل الأساسية الثلاثة التالية في الاعتبار: أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، واعتماد نمو حقيقي معتدل للميزانية وتخصيص موارد كافية لتمويل التنمية.

١٤٧ - وأضاف قائلا إن القصد من قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ هو تمكين الدول الأعضاء من المشاركة، منذ البداية، في عملية إعداد الميزانية بحيث يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التقديرات الأولية للموارد اللازمة لتنفيذ البرامج التي صدر بها تكليف، وبشأن أولويات المنظمة ومعدل النمو والصندوق الاحتياطي، وتسهيلا لعملية الميزنة. وعملا بهذا الإجراء، أقرت الجمعية العامة، بعد مفاوضات طويلة وشاقة، بموجب قرارها ٢٠٦/٥٣، مخطط الميزانية المقترحة بمجموع قدره ٢ ٥٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ يمثل زيادة متواضعة نسبة إلى ميزانية السنتين السابقة. لذا فإن من المجحف تغيير هذا الرقم الذي حاز على تأييد واسع في اللجنة الخامسة.

١٤٨ - ومضى قائلا إن معدل نمو الميزانية تراجع على مر السنين وهو يناهز حاليا الصفر. ومن نافل القول إن لهذا الوضع آثارا سلبية بالغة على برامج المنظمة وموظفيها وخدماتها. وما لم يتم عكس هذا الاتجاه، لن تكون الأمم المتحدة في وضع يخولها مواجهة التحديات الجمة التي يطرحها القرن الحادي والعشرون في ميادين السلامة والأمن الدوليين والتنمية المستدامة. بل على العكس، من شأن ذلك أن يؤدي بها إلى التخلف عن ركب المنافسة مع الجهات الفاعلة، من قبيل المؤسسات عبر الوطنية والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية التي يتزايد تأثيرها بشكل ملحوظ. والمنظمة بحاجة إلى ميزانية يكون معدل نموها

معتدلا بحيث تتمكن من تنفيذ كافة البرامج التي صدر بها تكليف، وتمويل الأنشطة الإنمائية على وجه الخصوص.

١٤٩ - واختتم قائلا، فيما يتعلق بتمويل التنمية، إنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الأرقام الواردة في الميزانية البرنامجية هي مجرد مقترحات. وأعرب عن دعوة بلده أعضاء اللجنة الخامسة إلى أن يخصصوا في الدورة الجارية موارد كافية للأبواب المتصلة بالأنشطة الإنمائية. وأكد أيضا ضرورة توفير موارد كافية لبعثات حفظ السلام، والدبلوماسية الوقائية، وبناء الثقة بين الدول، والتعاون الاقتصادي، وأنشطة اللجان الإقليمية (ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، والتعاون، وبرامج التوعية حيال الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في أفريقيا، ومراكز الإعلام، وحقوق الإنسان، وجهود البلدان النامية الهادفة إلى إرساء هياكل ومؤسسات ديمقراطية وأنشطة الترويج للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ولا سيما في أفريقيا الوسطى. واختتم قائلا إنه ينبغي في جميع هذه الميادين إيلاء عناية خاصة للقارة الأفريقية التي هي في أمس الحاجة إلى هذه الأنشطة وإلى معظم هذه الموارد سواء من الميزانية العادية أو من خارج الميزانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.